لماذا الخامنئي ؟

القصة الكاملة لانتخاب السيد الخامنئي لقيادة الثورة



علي المؤمن



مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع ايمان أبي طالب في كفة ميزان وايمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح ايمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com


بسم الله الرحمن الرحيم

لماذا الخامنئي ؟

القصة الكاملة لانتخاب السيد الخامنئي لقيادة الثورة

علي المؤمن

الدولية للنشر
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى
١٩٩٢م

الدولية للنشر
بيروت ـ لبنان

المقدمة

لقد كانت الثورة الاسلامية المباركة حدثاً فريداً في التأريخ المعاصر، صبغ القرن بلونه الرائع، ورسم الكثير من مسارات الأحداث الكبرىٰ، وسيظل يرسمها باستمرار.

وكان في طليعة نتائج هذه الثورة انها قدّمت للعالم نماذج رائعة انسانية تماماً، كما قدّمت له اطروحات قانونية فريدة لم يعرف العالم من قبل لها مثيلاً.

وهذا الكتاب يقدّم ـ باجمال ـ صورةً عن ذلك..تتجلىٰ فيها نماذج انسانية وقانونية لها الأثر الفاعل في صنع مسار هذه الثورة المباركة، وبالتالي لها تأثيرها الكبير علىٰ المستوىٰ العالمي.

فالىٰ تأمّل هذه الصورة ندعو القراء الكرام..

الناشر

في البدء.. كلمة

يبقى رحيل الإمـــام الخميني (رض) حدثـاً مروعـاً يهزّ النفس باستمرار، ويلوع القلب كلما مرّ على الذاكرة، وهو يعيش فيها.

وفي ذكرى الرحيل التي نعيشها هذه الأيام تتداعى معاني الألم وتتفجر مكامن الحزن من جديد، حتى ليتملّك الروح شعورٌ بأنّ الفاجعة قد حدثت بالأمس.

وفي دائـرة تلك الـذكـرى المؤلمة يبرز حيّز مشرق بنور الأمل والصبر، كان بمثابة عزاءٍ للأمة في مصابها.. ولازال، ذلك هو الإنتخاب التأريخي المصيري لسماحة آية الله السيد علي الخامنئي (مدظله) قائداً للأمة ووليّاً لأمرها، وخليفة للامام الراحل..

فالرجل الذي اختاره كبار علماء الأمة لهذه المهمة الصعبة وهذا الحمـل الثقيل، هو امتـداد حقيقي للامام الراحل.. لشخصية الامام، ولفكر الامام، ولخطه الاسلامي الأصيل، الأمر الذي يحمل على السكينة والطمأنينة تجاه مستقبل الثورة. فآية الله الخامنئي هو ابن الامام البار، وتلميذه، وأحد أقرب اصحابه اليه، ولعل ثلاثين عاماً من العلاقة العضوية الحميمة كافية لتجعل آية الله الخامنئي بضعة من الامام (رض)، حيث

ستبقىٰ الثورة تستلهم فكر الامام وخطاه، وسيبقىٰ فكر الامام هو فكر الثورة، وخطّه هو خطّها، وكما قال آية الله الخامنئي في اول بيان له بعد الانتخاب: «ان أيّة حادثة وأية غاية لن تتمكن من فصل فكر الامام وتعاليمه عنّا، لأنها جزء من وجودنا. وأنا في مسؤوليتي الخطيرة الجديدة التزم وأتعهد بتطبيق تلك التعاليم الالهية بحذافيرها».

وبرغم ان الثورة الاسلامية كانت تفاجئ الجميع دائماً، وتسقط مراهنات الأعداء وتحبط مؤامراتهم، الّا ان المفاجأة هذه المرة كانت مذهلة جداً وفريدة في شكلها ومضمونها..

ففي هذا الاجماع والانتخاب التأريخيين اللذين حدثا بعد وفاة الامام مباشرة، تجلّت عدة معان متميزة، ابرزها الاحساس العميق بالمسؤولية لدىٰ اهل الحل والعقد ولدىٰ جميع قادة البلاد ومسؤوليها، وما رافق ذلك من سرعة عمل وحزم، واستيعاب واقعي للمحنة، وحكمة بالغة ونضج سياسي، اضافة الىٰ القدرة العملية علىٰ معالجة أبرز قضايا الشريعة الاسلامية وأكثرها حساسية وعمقاً، وهي قضية القيادة وولاية الأمر، بحيث تحوّل الحديث في الغرب من «الصراع علىٰ السلطة في ايران» الىٰ «وحدة السلطة والقوة».

ان هذا الانتخاب لم يكن حدثاً عادياً ابداً، كما يحصل باستمرار في البلدان الاخرىٰ، من تغييرات في القيادة وفي رأس السلطة، بل ان له من الأبعاد الواسعة علىٰ المستويات الفقهية والقانونية والسياسية، ما يجعله مادة غنية للبحث والدراسة. ومن هنا تبرز أهمية الهدف الذي توخته هذه الدراسة، والتي نأمل ان تكون قد أعطت موضوعها ما يستحقه.

وبرغم الاختصـار والتركيز اللذين تميزت بهما الدراسة، بفصولها الثلاثة وملحقاتها، الّا انها تبدو مستوفية لجميع خلفيات الحدث وكيفيته ومبانيه الشرعية والدستورية وردود الفعل المختلفة تجاهه. فهذه الدراسة نعتبرها ـ ولاشك ـ مقدمة في هذا المجال لدراسات أعمق وأشمل.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الاول

الطريق الى الانتخاب

الانتخاب التاريخي

في خضم مشاعر الحزن البالغ الذي هيمن علىٰ النفوس، واللوعة التي تملّكت القلوب، برحيل الامام العادل الخميني العظيم (رض)، كانت عقول الأمة الواعية وقلوبها مشدودة للاجتماع التأريخي الطارئ لأهل الحل والعقد (مجلس الخبراء) في الجمهورية الاسلامية، وما سيتمخض عنه من نتيجة مصيرية، تتعلق بأهم قضية خلّفها الرحيل الفاجع، وهي ملء الفـراغ القيادي. ولم يطل الانتظار، حتىٰ خرج الفقهاء بقرارهم المبـارك الـذي اثلج صدور ابناء الاسلام الأصيل، ووجّه صفعة عنيفة لمخططات الاستكبار وتوقعاته البائسة. إذ لم تكد تمضي عشرون ساعة علىٰ رحيل الامام، حتى تم انتخاب آية الله السيد علي الخامنئي (دام ظله) قائداً للثورة الاسلامية ووليّاً لأمر المسلمين، بـ «٦٠» صوتاً مؤيداً، من مجموع «٧٤» خبيراً حضروا الاجتماع المذكور.

خلفيات الانتخاب

في الليلة التي عرجت روح الامام الىٰ بارئها، استُدعي اعضاء

مجلس الخبراء من المدن الايرانية كافة. وفي صباح اليوم التالي (الأحد ٤ حزيران ١٩٨٩) عُقد اجتماع كبير ضمّ أبرز قادة البلاد ومسؤوليها، تلا فيه آية الله الخامنئي وصية الامام. وفي عصر اليوم نفسه عقد اجتماع آخر، اقتصر على أعضاء مجلس الخبراء، وجرى فيه النقاش حول انتخاب القائد او القيادة الجديدة. ولم يكن هناك اتفاق سابق معين بشأن شكلها أو مصاديقها، لأن الأحاديث الجانبية التي سبقت انعقاد الاجتماع كانت تدور حول انتخاب مجلس قيادي، يتألف من آية الله الخامنئي وآية الله المشكيني وآية الله الأردبيلي. واقترح بعضهم اضافة حجة الاسلام والمسلمين الشيخ الرفسنجاني وحجة الاسلام والمسلمين السيد أحمد (نجل الامام). وطبيعة تلك الأحاديث والنقاشات التي جرت داخل الاجتماع، تشير الىٰ ان البت في قضية القيادة سيطول عدة أيام. ولكن تم ـ ابتداءً ـ حصر النقاش في قضية واحدة تتعلق بشكل القيادة: هل تكون جماعية (٣ ـ ٥ أشخاص) أم فردية؟، بالنظر للتيارين اللذين يتبنىٰ كل منهما أحد الشكلين. وتحدّث خلال ذلك اثنا عشر خبيراً، نصفهم مع القيادة الجماعية، والنصف الآخر علىٰ خلافها.

المؤيدون للقيادة الفردية أكّدوا ضرورة «المركزية» في قيادة النظام، والوحدة في القرار والحزم في ادارة الدولة، واستدلّوا بسلبيات عدم المركزية في عمل السلطتين التنفيذية والقضائية، والتي اضطرت الامام الراحل لتشكيل «مجلس اعادة النظر في الدستور»، كما استدلّوا بميل الامام للقيادة الفردية، اضافة الىٰ ان أعضاء مجلس القيادة يجب ان يحمل كل منهم مواصفات القائد، وانتخاب مثل هؤلاء في وقت قصير أمر ليس باليسير. اما المؤيدون للقيادة الجماعية فاستدلّوا بنجاح عمل «مجلس

الصيانة».

وبعد انتهاء المناقشات تم التصويت علىٰ الموضوع، فأدلىٰ (٤٤) عضواً من مجموع (٧٤) بآرائهم لصالح القيادة الفردية. وهكذا تحوّل النقاش بعد ذلك الىٰ ايجاد المصداق الحقيقي للقيادة الفردية، فكانت الأنظار تتّجه الىٰ آية الله الخامنئي الذي كان يرفض تحمّل هذه المسؤولية العظمىٰ بمفرده[1]، لأنه يميل الىٰ القيادة الجماعية، وقد صوّت لصالحها. الّا أن المصلحة العامة والموقف الشرعي والجو العام الحاكم علىٰ البلاد والشهادات الايجابية التي سبق للامام الراحل ان منحها ايّاه واصرار الخبراء، كل هذه العوامل جعلته يرضخ للترشيح ويضطلع بالمسؤولية الكبرىٰ.

شهادات مؤيدة

من جملة الشهادات التي طرحها الشيخ الرفسنجاني وآية الله الأردبيلي (رئيس مجلس القضاء الأعلىٰ السابق) خلال المداولات، والتي تشير بوضوح الىٰ تأييد الامام الخميني (رض) لقيادة السيد الخامنئي، كانت:

اولاً ـ حين استقال آية الله المنتظري من منصبه كقائد مستقبلي، التقىٰ الشيخ الرفسنجاني الامام بشكل خاص، وضمن حديثه قال الشيخ الرفسنجاني للامام:

«ان عزلكم الشيخ المنتظري سيجعلنا مستقبلاً في مواجهة طريق مسدود».

فأشار الامام الىٰ عدم وجود مثل هذا الطريق، حين قال:

«أليس لديكم السيد الخامنئي؟»[2].

ثانياً ـ خلال سفر آية الله الخامنئي الىٰ كوريا الشمالية كان الامام ـ وبحضور نجله السيد أحمد وآية الله الأردبيلي ـ يشاهد من علىٰ شاشة التلفزيون وقائع سفره وحواره مع المسؤولين، فقال السيد أحمد للامام:

«انظروا كيف يُحسن الجواب» ـ يقصد آية الله الخامنئي ـ

فقال الامام:

«انه جدير بالقيادة»[٣].

ثالثاً ـ في اجتماع مع الامام الخميني (رض) قبل أشهر من رحيله، ضمّ رؤساء السلطات الثلاث السابقين (آية الله الخامنئي وآية الله الأردبيلي وحجة الاسلام الشيخ الرفسنجاني) ورئيس الوزراء السابق (السيد مير حسين الموسوي) وحجة الاسلام السيد احمد نجل الامام، جرىٰ الحديث حول الفراغ القيادي الذي سيحدث بعد الامام، وما ينص عليه الدستور بهذا الشأن، فقال الامام:

«لن يحدث فراغ قيادي، ان لديكم من يسدّه».

فقيل له:

«ومن هو؟».

فأشار الامام الىٰ آية الله الخامنئي قائلاً:

«هذا.. السيد الخامنئي»[٤].

رابعاً ـ قول السيد أحمد الخميني ان الامام صرّح عدة مرات بان السيد الخامنئي مجتهد مطلق[٥].

اما المواصفات التي يتمتع بها السيد الخامنئي واعتمد عليها الخبراء، فهي:

اولاً ـ المواصفات الشرعية المثبتة، التي طرحها ويطرحها فقهاء

الاسلام (وسنأتي علىٰ دراستها في الفصل الثاني).

ثانياً ـ المواصفات القانونية المدوّنة في دستور الجمهورية الاسلامية السابق والمعدّل (نؤجل دراستها الىٰ الفصل الثاني ايضاً).

ثالثاً ـ المواصفات الشخصية:

فضلاً عن المواصفات الشرعية والدستورية، فان آية الله الخامنئي يتميز بمواصفات شخصية لاتجتمع في غيره من قادة الجمهورية الاسلامية، منها:

١ـ خبرته التنفيذية الطويلة، فخلال ثماني سنوات متواصلة كان علىٰ رأس أعلىٰ سلطة دستورية بعد سلطة الامام، وهي السلطة التنفيذية المتمثلة برئاسة الجمهورية. وقد اثبت خلال السنوات الاستثنائية العصيبة حُسن ادارته وتدبيره وسياسته، وحزمه، وتقواه، وصلابة نفسه. وكان خلال تسع سنوات اماماً لصلاة الجمعة في طهران (المعيّن من قبل الامام الراحل)، اثبت فيها قدرة بيانية وفكرية فائقة، وقوة في التحليل السياسي والاجتماعي، ومعرفة واسعة بالاسلام وشرعه المقدس.

وفضلاً عن منصبي رئاسة الجمهورية وامامة جمعة طهران، فقد كان رئيساً لمجلس تشخيص المصلحة، ورئيساً لمجلس الدفاع الأعلىٰ، ورئيساً لمجلس الثورة الثقافية، ورئيساً لمؤتمر ائمة الجمعة والجماعات، وأميناً عاماً للحزب الجمهوري الاسلامي (قبل تجميده)، والنائب الأول لرئيس مجلس الخبراء ومجلس اعادة النظر في الدستور. وقبل ذلك كان عضواً في مجلس قيادة الثورة، الذي شكّله الامام قبل الانتصار المبارك (عام ١٩٧٩م)، وضمّ ابرز قادة الثورة، كآية الله المطهري، وآية الله الطالقاني وآية الله المنتظري وآية الله البهشتي. ولوجوده في كل هذه

المواقع الدينية ـ السياسية دلالات عميقة على المستويات العملية والسياسية والاجتماعية العالية التي يتمتع بها.

٢ـ سوابقه الجهادية التي تعود الى سنوات تتلمذه على الامام الخميني، ابتداءً من عام ١٩٥٨، حيث كان منذ هذا التأريخ أحد ابرز تلامذة الامام (رض) وأحد أقرب المقربين لديه. وقد مارس خلال الأعوام (١٩٦٣ ـ ١٩٧٩) دوراً اساساً وقيادياً في حركة الثورة، واعتقل خلالها سبع مرات[٦]، تعرض فيها لصنوف التعذيب.

٣ـ يحظىٰ آية الله الخامنئي باحترام بالغ ومقبولية عامة، علىٰ مختلف المستويات؛ عند الشعب والجهاز الحكومي، والحوزات العلمية ومرجعياتها الدينية وأجهزتها، والفقهاء وأئمة المدن. وهذا الأمر في غاية الأهمية، اذا ما عرفنا بأن جهاز المرجعية الدينية هو صاحب التأثير الأول في البلاد.

قرار مجلس الخبراء

ان الذي ساعد الخبراء علىٰ حزم أمرهم وتجاوز المزيد من النقاش بشأن انتخاب آية الله الخامنئي لولاية الأمر، هي العوامل الثلاثة التي مرت، والتي تتلخص في تأييد الامام له ولقيادته، وتوفر الشروط الفقهية والدستورية فيه، ومميزاته الشخصية الفذة.

وقد أصدر مجلس الخبراء في ختام اجتماعه الطارئ بياناً تاريخياً مهماً، جاء في جانب منه:

«... انتخب [مجلس الخبراء] في اجتماعه الطارئ المنعقد بتاريخ ٦٨/٣/١٤[*] [هـ.ش] سماحة آية الله السيد علي

(*) الموافق للتاسع والعشرين من شوال ١٤٠٩هـ، ٤ حزيران ١٩٨٩.

الخـامنئي لقيادة نظام الجمهـورية الاسـلامية في ايران، بأكثـرية اربعـة أخماس الأعضاء الحاضرين، ٦٠ صوتاً مؤيداً من ٧٤ عضواً حاضراً...»[٧].

ويقول أحد أعضاء مجلس الخبراء، بأن الأربعة عشر خبيراً الذين لم يصوّتوا لصالح آية الله الخامنئي، لم يكن لديهم أدنى تحفّظ على قيادته، بل كانوا يعتقدون بأرجحية القيادة الجماعية، والتي يكون آية الله الخامنئي على رأسها[٨].

النظام السياسي للجمهورية الاسلامية

للوصول الى فهم كامل للمباني الشرعية والدستورية لانتخاب آية الله الخامنئي، نرى من الضروري ـ ابتداءً ـ الاشارة الى طبيعة نظام الجمهورية الاسلامية السياسي، الذي يقف الفقيه على رأسه ويمنحه الشرعية ويمارس صلاحياته من خلاله، والى موقع مجلس الخبراء. الذي ينتخب الفقيه للولاية، وينصّبه قائداً للأمة ورئيساً للنظام الاسلامي.

ان النظام السياسي هو طريقة ممارسة السلطة من خلال شكل حكومي معيّن. وقبل قيام الجمهورية الاسلامية في ايران كانت الأنظمة السياسية السائدة تقسّم الى:

اولاً ـ الديمقراطيات التقليدية (الغربية).

ثانياً ـ الأنظمة الماركسية.

ثالثاً ـ الدكتاتوريات الفردية.

رابعاً ـ الأنظمة المختلطة (التوفيقية).

وحين قامت الجمهورية الاسلامية، واتضحت معالم نظامها

السياسي من خلال الدستور، اضيف الى الأنظمة السياسية العالمية نظام جديد، مستقل تماماً بطريقته في ممارسة السلطة، وينفرد بالكثير من الخصائص والأساليب، وهو النظام الاسلامي، القائم على أساس ولاية الفقيه، او «نظام ولاية الفقيه».

وهذا النظام يتميز ـ من ناحية القانون الدستوري ـ عن الأنظمة السياسية الأخرىٰ، بأصوله وأسسه، وأهدافه النهائية والمرحلية، وادارته وهيكله. فأصوله متّصلة بأصل الحاكمية المطلقة لله تعالى، وعملية الاستخلاف، واستمرار ولاية الأمر من الأنبياء الى الاوصياء الى الفقهاء. وقد أوضح دستور الجمهورية الاسلامية (في مادته الثانية) الأسس التي يقوم عليها نظام الجمهورية الاسلامية، وهي:

«١ـ الايمان بالله الأحد (لا اله الّا الله) وتفرّده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره.

٢ـ الايمان بالوحي الالهي ودوره الأساس في بيان القوانين.

٣ـ الايمان بالمعاد ودوره الخلّاق في مسيرة الانسان التكاملية نحو الله.

٤ـ الايمان بعدل الله في التكوين والتشريع.

٥ـ الايمان بالامامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الاسلام.

٦ـ الايمان بكرامة الانسان وقيمته الرفيعة، وحريته الملازمة لمسؤوليته امام الله»[٩].

وتشير المادة نفسها الى الأهداف الكلية للنظام الاسلامي، فتقول:

«وهـو نظام يؤمّن القسط والعـدالـة، والاستقـلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتلاحم الوطني عن طريق مايلي:

أ ـ الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

ب ـ الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المتقدمة لدى البشرية، والسعي نحو تقدّمها.

ج ـ محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما»[١٠].

اما الهدف النهائي من اقامة هذا النظام فهو:

«هداية الانسان للسير نحو النظام الالهي (والى الله المصير)»[١١]، لنيل رضوانه تعالى[١٢].

هيكل النظام الاسلامي

اهم ما يتميّز به النـظام الاسلامي على مستوى هيكله وطريقة ممارسته للسلطة، هو ما يلي:

١ـ الفقيه، الذي يقف في قمة هرم النظام، ويمارس سلطة القيادة العامة للأمة، والاشراف على النظام ومراقبته.

٢ـ مجلس الخبراء، الذي يتألف من كبار علماء الدين (أهل الحل والعقد)، ومهمته انتخاب القائد وعزله.

٣ـ مجمع تشخيص المصلحة، وهو بمثابة مجلس استشاري أعلى للولي الفقيه (القـائد) ومجلس قرار أعلى لنظام الجمهورية الاسلامية،

ويتألف من ابرز قادة الدولة ومهمته النظر في قضايا البلد الأساس، وحل ما يطرأ من خلاف بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة بشأن بعض التشريعات.

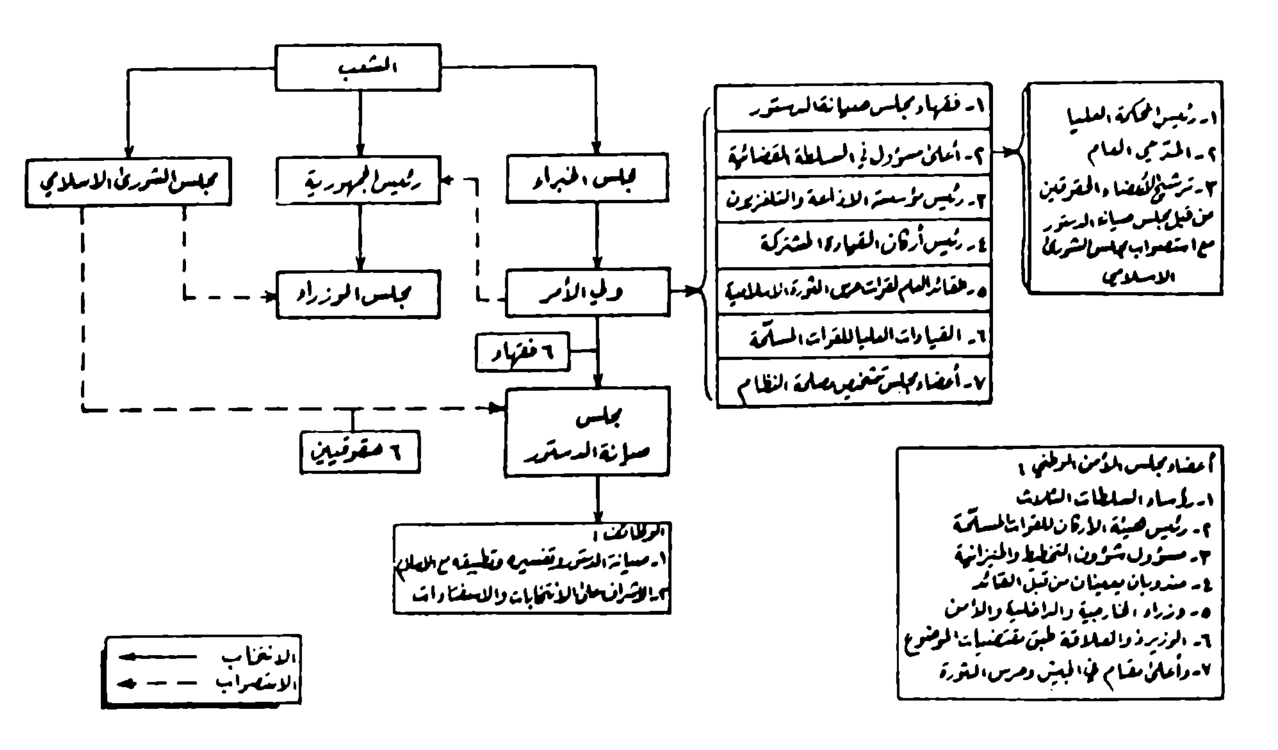
٤ـ مجلس صيانة الدستور، المؤلف من اثني عشر عضواً، نصفهم من كبار علماء الدين (بشرط الاجتهاد)، ويعينهم القائد، والنصف الآخر من رجال القانون. ومهمة المجلس النظر في تشريعات مجلس الشورى والتصديق عليها.

وهذه المجالات الأربعة المدونة في الدستور (السابق والمعدّل) تجعل النظام السياسي للجمهورية الاسلامية فريداً في نوعه على المستويين التأريخي والجغرافي (انظر: المخطط).

مجلس الخبراء

يتألف مجلس الخبراء ـ كما نصّ نظامه الداخلي ـ من ثمانين عضواً من كبار علماء الدين في الجمهورية الاسلامية، يتم انتخابهم من قبل الشعب بطريقة الاقتراع السري، من جميع محافظات البلاد، وعلى أساس عدد السكان[١٣]. ومن أهم الشروط التي يجب توافرها في عضو المجلس هو ان يكون «مجتهداً»[١٤]. وقد اطلق الدستور المعدّل على أعضاء هذا المجلس اسم «خبراء القيادة»[١٥]، في حين اكتفى الدستور قبل التعديل بتسمية «الخبراء». ومن هنا فالتسمية الجديدة دلّت بشكل واضح على طبيعة مهمة المجلس، والتي تنحصر في انتخاب القائد أو عزله.

وقد تحدث الدستور عن مجلس الخبراء في المواد ١٠٧ و١٠٨ و١١١. ففي المادة ١٠٧ من الدستور (قبل التعديل) جاء بشأن طريقة



(هيكل النظام السياسي للجمهورية الاسلامية
مستخلص من الدستور المعدّل)

انتخاب الخبراء للقائد:

«..ان الخبراء المنتخبين من قبل الشعب يبحثون ويتشاورون حول كافة الأشخاص الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة، فاذا وجدوا مرجعاً واحداً يملك امتيازاً خاصاً للقيادة فانهم يعرّفونه للشعب باعتباره قائداً، وإلاّ فإنهم يعينون ثلاثة او خمسة مراجع من جامعي الشرائط للقيادة»[16].

وعدّلت المادة الى مايلي:

«... توكَل مهمة تعيين القائد الى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب. وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة والتاسعة بعد المئة ومتى ما شخّصوا فرداً منهم باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، او المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز باحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المئة انتخبوه للقيادة، والاّ فانهم ينتخبون أحدهم [اي: أحد اعضاء مجلس الخبراء] ويعلنونه قائداً»[17].

فالتعديل الجديد ـ اذن ـ يمنح الخبراء صلاحية انتخاب أحدهم للقيادة (ومعظمهم من الفقهاء جامعي الشرائط)، في حالة عدم الاتفاق علىٰ من تتوفر فيه شروط القيادة من خارج المجلس.

ونصت المادة الحادية عشرة بعد المئة على ان تشخيص عجز القائد عن اداء الراجبات القانونية للقيادة أو فقد أحد الشروط، ومن ثم عزله عن منصبه يقع على عاتق مجلس الخبراء[١٨].

هوامش الفصل الأول

(١) آية الله الخلخالي (عضو مجلس الخبراء السابق) في لقائه مع صحيفة «كيهان»، العدد ١٣٦٣٩، ١٨/٦/١٩٨٩م.

(٢) آية الله الخزعلي (عضو مجلسي الخبراء والصيانة) في لقائه مع صحيفة «كيهان»، العدد ١٣٦٢٩، ٥/٦/١٩٨٩م.

(٣) آية الله الخزعلي (المصدر السابق).

(٤) حجة الاسلام والمسلمين الشيخ الهاشمي الرفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة الثانية، بتاريخ ٩ حزيران ١٩٨٩.

(٥) آية الله القريشي (عضو مجلس الخبراء وأحد كبار علماء آذربيجان الغربية) في لقائه مع صحيفة «كيهان» العدد ١٣٦٣٥، ١٣/٦/١٩٨٩، وبرقية البيعة التي أرسلها حجة الاسلام والمسلمين السيد أحمد الخميني لآية الله الخامنئي، صحيفة «كيهان» العدد ١٣٦٣٠، ٦/٦/١٩٨٩.

(٦) اعتقل آية الله الخامنئي للمرة الأولى عام ١٩٦٣م، في مدينة بيرجند، خلال سفره الى مشهد لتسليم رسالة الامام الخميني الى آية الله العظمى الميلاني بشأن عاشوراء (١٩٦٣).

(٧) صحيفة «كيهان» ٥/٦/١٩٨٩ (انظر: الملاحق).

(٨) آية الله بني فضل (عضو مجلس الخبراء وأحد كبار علماء قم) في لقائه مع صحيفة «كيهان» العدد ١٣٦٤١، ٢٠/٦/١٩٨٩.

(٩) دستور جمهورية ايران الاسلامية، ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزارة الارشاد الاسلامي، ص١٧ و١٨.

(١٠) المصدر السابق، ص١٨.

(١١) مقدمة دستور الجمهورية الاسلامية، ص١٠.

(١٢) المصدر السابق، ص٩.

(١٣) جرت انتخابات مجلس الخبراء السابق خلال عام ١٩٨٢م، والمجلس الحالي عام ١٩٩٠م، والذين تم انتخابهم في الدورتين كانوا زعماء دينيين، وائمة جمعة، واساتذة بحث خارج (دراسات عليا) في الجامعات الدينية (الحوزات العلمية).

(١٤) المجتهد هو الذي يمتلك القابلية العلمية على استنباط الحكم الشرعي، وهو ما جرى العرف على اطلاق لقب «آية الله» عليه. وهذا الشرط (الاجتهاد) ينسجم مع طبيعة المجلس ومهمته الدينية ـ السياسية الخطيرة.

(١٥) دستور الجمهورية الاسلامية (المعدّل)، المادة ١٠٧، اصدار: منظمة الاعلام الاسلامي، ص٦٧.

(١٦) دستور الجمهورية الاسلامية، ص٧٥.

(١٧) الدستور المعدل، ص٦٧.

(١٨) المصدر السابق، ص٧٠، ودستور الجمهورية الاسلامية، ص٧٧.

الفصل الثاني

مباني الانتخاب

بين المبنيين الشرعي والدستوري

انتخاب صاحب السلطة الأولى والقائد الأعلى للدولة يخضع في جميع بلدان العالم للقوانين الدستورية. والدساتير هذه هي التي تحدد مواصفات القائد وشرائطه وصلاحياته. ولكن الأمر يختلف في نظام الجمهورية الاسلامية، فانتخاب القائد فيه يخضع للمباني الفقهية والدستورية، دون ان يكون هناك ثمة فصل واضح بين المبنيين، لأن المباني الدستورية ثُبِّتت في الدستور على أساس المباني الفقهية. ولكننا نحاول هنا دراسة كل مبنى تحت عنوان مستقل، للوقوف على أصل النظرية الاسلامية في هذا المجال وأسسها السابقة لتشريع الدستور، اضافة الى الجوانب العملية والتفصيلية التي يتفرّد بها الدستور في مسألة انتخاب القائد.

المبنى الشرعي

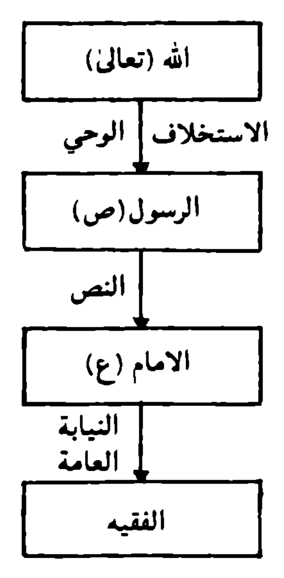
ان مبدأ الحاكمية في الاسلام هو الله (تعالى)، صاحب السيادة المطلقة على المخلوقات كافة، والذي تستمد الولاية الأرضية شرعيتها

منه. وتتمثّل هذه الولاية في ثلاثة امتدادات تتجسّد فيها حاكمية الله على الأرض، هي: «النبوة» و«الامامة» و«ولاية الفقيه»، وذلك من خلال عملية استخلاف الانسان وتكليفه بتنفيذ الارادة الالهية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الفوارق في خصائص كل امتداد، وأهمها: النص، والعصمة والمنزلة. فالنبوة منصوص عليها بالاسم ومعصومة ويوحى اليها، والامامة منصوص عليها بالاسم ومعصومة ايضاً، ولكن لايوحى اليها، اما ولاية الفقيه فلا نص على مصاديقها بالاسم ولا هي معصومة، ولكن مواصفاتها وشرائطها مثبتة في سنة المعصومين. وبكلمة اخرى ـ كما يقول الامام الشهيد الصدر ـ فان النبي هو حامل الرسالة من السماء باختيار الله تعالى له للوحي، والامام هو المستودع للرسالة ربانياً، والنبي والامام معيّنان من الله تعالى تعييناً شخصياً، اما المرجع او الفقيه الولي فهو معيّن تعييناً نوعياً،حيث حدد الاسلام شروطه العامة، وترك امر التعيين والتأكد من انطباق الشروط الى الأمة نفسها[1].

والله (تعالى) يشرّع القوانين للبشرية عن طريق الوحي الذي يبيّن التعاليم، وتعرف هذه التعاليم بـ «التنزيل»، الذي يتخذ شكل الأوامر والتوجيهات احياناً، والكتب المقدسة كالتوراة والانجيل والقرآن احياناً اخرى. والتنزيل يوحى الى اناس معيّنين، اختارهم الله تعالى في أزمان وأماكن مختلفة ليكونوا سفراءه وخلفاءه الخاصين ومبلّغي رسالته والمكلّفين بتطبيق شرعه، وهم «الأنبياء». وقد ختم الله انبياءه بالرسول الأعظم محمد(ص) الذي جاء بالاسلام ليكون آخر الأديان ومصدّقاً بالشرائع الربانية التي سبقته، ومهيمناً عليها في الوقت نفسه. وبعد الرسول(ص) يكون «الامام» هو ولي أمر المسلمين وقائدهم الزمني

والديني ـ حسب اعتقاد المسلمين الشيعة ـ[٢]، والدليل الموجب لوجود الامام والنص عليه هو الدليل نفسه الذي دعا لبعث الأنبياء وارسال الرسل. وأوّل الأئمة علي بن أبي طالب(ع) وآخرهم المهدي المنتظر(عج)[٣].

وبعد انتهاء عصر الامامة بغيبة الامام الثاني عشر، بدأت مرحلة النيابـة الخاصة، ثم النيابة العامة التي تتجسد فيها ولاية الأمر وقيادة المجتمع (أُنظر المخطط).



(خط الاستخلاف وأصل الحاكمية في الاسلام وامتداداتها)

ولابد للاسلام ـ حتى في عصر الغيبة ـ من حكومة، تكون بمثابة الجهـاز التنفيذي للولي الفقيه، فالاسـلام كنظام شامل لجميع مجالات الحياة وكمحتوى تشريعي، لا يمكنه تخطّي حدود النظرية نحو التطبيق دون الاعتـماد على أجهزة حكم تضمن بسط القوانين الاسلامية على

الواقع العملي[٤].

ومساحة إعمال الفقيه لولايته من خلال الحكومة الاسلامية ـ حسب نظرية ولاية الفقيه ـ تشمل جميع المجالات التي كان يمارس فيها «المعصوم» ولايته، يقول الامام الخميني:

«اذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فانه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي(ص) منهم، ووجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم من أمر الادارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول(ص) وأمير المؤمنين(ع)، على ما يمتاز به الرسول والامام من فضائل ومناقب خاصة»[٥].

وحسب الفقرة الأخيرة من قول الامام الخميني(رض)، فانه ليس المطروح هنا الميزات الخاصة بالمعصوم (كالنص عليه والعصمة والمنزلة... الخ)، وانما مساحة الولاية فقط.

ويحدد الفقهاء موارد الولاية أو مساحتها على النحو التالي:

١ـ التصرّف في أموال القاصرين والأموال العامة وتوجيهها الوجهة الصحيحة.

٢ـ اقامة الحدود الاسلامية، ومنع التجاوز على المحرمات.

٣ـ الفصل في النزاعات الاجتماعية عموماً، من خلال القضاء.

٤ـ اصدار الأحكام في المساحة المباحة من التشريع الاسلامي، كالالزام بالمباح أو تحريمه، تحقيقاً لمصلحة اجتماعية ضرورية.

٥ـ توحيد الموقف الاجتماعي، وتعيين المصالح والمفاسد الاجتماعية، كما في موارد الجهاد والحج وغيرها[٦].

شرائط الولي الفقيه

لابـد للولي الذي يملأ المساحة المذكورة من توافر مواصفات وشروط أساس فيه، هي:

أولاً ـ الفقاهة:

وهي الاجتهاد، او القابلية على استنباط الحكم الشرعي والافتاء في جميع مجالات الفقه.

ثانياً ـ الكفاءة:

وهي القـدرة على الادارة والتدبير، والشجاعة، والفهم الشامل لشؤون العصر، والوعي السياسي والاجتماعي.

ثالثاً ـ العدالة:

وتشمل التقوى والنزاهة اللازمتين للحكم بين الناس بالقسط.

رابعاً ـ الذكورة.

اضافة الى شروط أخرى، كالعقل الوافي، الحرية، البلوغ، طهارة المـولـد وسـلامة الأعضاء والحواس(٧). وهناك اختلافات تفصيلية بين الفقهاء في اشتراط بعض هذه الموارد وحدودها.

بين المرجعية والقيادة

وفي مجال شروط الولي الفقيه هناك قضية كانت مدار بحث في الأوساط العلمية والتشريعية قبل انتخاب آية الله الخامنئي وبعده، وهي العلاقة بين المرجعية والقيادة، والأعلمية والقيادة. فهل يشترط في القائد المرجعية والأعلمية؟.

الفقهاء المتخصّصون عالجوا هذه القضية من منطلق علمي بحت،

وكان لكل فقيه او مجموعة فقهاء طرقهم الخاصة في الاستدلال، إلاّ أن الرأي استقر وفقاً للأدلة العقلية والنقلية على عدم الاشتراط. ونحاول هنا ان نمر على مجمل المباني التي اسس الفقهاء آراءهم عليها.

ان «الفقيه» او «المجتهد»[٨] هو القادر على استنباط الحكم الشرعي من مصادر التشريع الأربعة (القرآن، السنة، الاجماع والعقل)، وله حجية النقل والرواية والفتوى والولاية، كما هو مستفاد من رواية «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله»[٩]. فكل مجتهد مطلق يمتلك صلاحيات المرجعية، او انّه مرجع بالقوة. اما «المرجع» فهو مجتهد بلغ رتبة علمية عالية من الاجتهاد والتفقّه، ويرجع اليه العوام[١٠] (يقلّدونه) في مسائلهم الدينية. فكل مرجع ـ بالفعل ـ هو مجتهد، والعكس ليس صحيحاً.

ويمكن التعبير عن المرجع ـ كما يقول آية الله الشهيد البهشتي ـ بأنه زعيم علمي، أو زعيم في الفتوى وبيان الحلال والحرام والمستحب والمكروه والمباح، ولا يشترط فيه بالضرورة أن يكون قائداً اجتماعياً وسياسياً، او بمعنىً ادق ولياً للأمر. كما انه ليس ضرورياً ان يكون المرجع ـ حتى وإن كان الأعلم ـ زعيماً أو مديراً للحوزة العلمية، فمنصب ولاية الأمر يحتاج الى الكفاءة الاجتماعية والسياسية والادارية، ولا يحتاج فقط الى الكفاءة العلمية المجرّدة، وكذلك منصب زعامة الحوزة العلمية، فانه يحتاج الى كفاءة ادارية عالية، يمكنها تسيير شؤون الجامعة العلمية بمؤسساتها وأفرادها... الخ. وذلك بالشكل الذي يستدل آية الله الشهيد البهشتي، بقوله: حين يراد تعيين مدير لمستشفى فيجب تعيين طبيب كفوء ادارياً، وليس طبيب حاذق وماهر في مجال اختصاصه العلمي، فلا يشترط

ان يكون مدير المستشفى أكبر الأطباء تخصصاً. وهكذا في قضية التقليد او الـرجـوع للمـرجـع، فانها تعتمد على الجانب العلمي او الخبرة او التخصص في ذلـك المجال. والرجوع للمرجع الأعلم هو أيضاً قضية مشـابهة، لأن الانسان عادة يرجع في مسائله ـ مهما كانت ـ الى اكثر الناس تخصّصاً وخبرة[11]. وهذا لا يعني ان الفصل بين القيادة والمرجعية أمر وجوبي أو مفضّل، بل الأفضل هو الجمع بين القيادة والمرجعية عند توافر الكفاءة، بالشكل الذي كان عليه الامام الراحل (رض). ولكن يبقى القول بأن الجمع ليس شرطاً في الأساس ـ كما يعتقد بعض الفقهاء ـ او انه شرط يمكن التنزّل عنه ـ كما يعتقد فقهاء آخرون ـ إذ إن المبنى هو الكفاءة. فحتى إن كان هناك من يشترط المرجعية أو الأعلمية في القيادة، فانه سيضطر للتنزل عن شرط الأعلمية ـ أولاً ـ ثم المرجعية ـ ثانياً ـ لصـالح شرط الكفاءة، على اعتبار ان شرط الكفاءة لايمكن التنـزّل عنـه، لأنه مساوق للقيادة. بل يمكن التنزّل حتى عن شرط الاجتهاد، اذا لم يتوافر مجتهد كفوء، وصولاً الى عدول المؤمنين[12].

ومن الناحية العملية فان انتخاب ولي الأمر لايخرج عن أحد العناوين التالية:

١ـ المرجع الكفء.

٢ـ المجتهد الكفء.

٣ـ المرجع غير الكفء.

٤ـ المجتهد غير الكفء.

٥ـ المؤمن العادل الكفء.

فمن الارجح للانتخاب؟. بالتأكيد ان العنوانين الثالث والرابع لا

يتوافر فيها الشرط المساوق للقيادة وهو «الكفاءة»، فيبقى ان انتخاب المـرجـع الكفء هو الأرجـح، وبعدم توفّر الكفاءة فيه يتقدم المجتهد الكفء، وبعدمه تكون القيادة للمؤمن العادل الكفء.

والذي حصل مع انتخاب آية الله الخامنئي هو هذا الأمر عينه، فحين تعذّر انتخاب مرجع كفء للقيادة تم انتخاب مجتهد كفء، وهو ما يوافق عليه حتى من يشترط المرجعية، كما مر.

توفر الشروط الشرعية في آية الله الخامنئي

بمراجعة الشروط الشرعية التي ذكرت بشأن القيادة، نجد انّها تتـوافـر دون استثناء في آية الله الخامنئي، حيث ثبتت كفاءته وقدراته القيادية عملياً طيلة السنـوات العشـر التي اعقبت انتصـار الثـورة الاسلامية، كما شهد على عدالته وتقواه ونزاهته جميع أهل الحل والعقد وغيرهم من الفقهاء، فضلاً عن مقبوليته لدى الأمة. اما اجتهاده فمسلّم به لدى أهل الخبرة والتخصص.

وتجـدر الاشارة الى ان شهادة أحد مراجع الدين أو أحد كبار المجتهدين أو اجازته تكفي للتأكّد من حيازة الفقيه لرتبة الاجتهاد، في حين ان آية الله الخـامنئي يحظى بشهادة أكثر من مرجع ومجتهد، على النحو التالي:

١ـ شهد الامام الخميني (استاذه) باجتهاده أكثر من مرة. وقد أكّد ذلك السيد احمد الخميني في رسالة البيعة التي أرسلها لآية الله الخامنئي بقوله:

«ان سماحة الامام قال باجتهادكم المطلق عدّة مرات»[١٣].

٢ـ شهد آية الله العظمى الحائري (استاذه الذي توفي عام ١٩٨٥) باجتهاده امام العديد من الطلبة[١٤].

٣ـ ان مجلس الخبراء (الذي انتخب آية الله الخامنئي) المؤلف من «٧٤» مجتهداً، بينهم لايقل عن خمسة عشر من كبار أساتذة البحث الخارج، مثل آيات الله الشيخ المشكيني، والشيخ اللنكراني، والشيخ الجوادي الآملي، والسيد الروحاني، والشيخ المظاهري، والشيخ الأميني، والشيخ الراستي، والسيد الموسوي الأردبيلي، والشيخ المؤمن، والشيخ الآذري القمي، والشيخ الصانعي، والسيد الطاهري، والشيخ الخزعلي. وشهادة هؤلاء ـ فضلاً عن باقي اعضاء المجلس ـ تعتبر أكثر من بيّنة على اجتهاد آية الله الخامنئي.

كما ان كتب التأييد التي أرسلها المراجع الأربعة الكبار في ايران (آيات الله الگلبايگاني، المرعشي النجفي، العراقي والآملي)، اضافة الى آية الله الشيخ المنتظري وآية الله الشيخ المشكيني، الى السيد الخامنئي، هي الأخرى تكفي للتثبّت من صحة انتخاب آية الله الخامنئي للقيادة بمبانيها الشرعية وشرائطها.

تجدر الاشارة الى ان آية الله الخامنئي ابتدأ في حوزة قم العلمية دراسة البحث الخارج (الدراسات العليا) في الفقه والأصول عام ١٩٥٨ على آية الله العظمى البروجردي والامام الخميني وآية الله العظمى الشيخ مرتضى الحائري، كما درس في مشهد على آية الله العظمى السيد الميلاني. واستمر في الحضور على آية الله العظمى الحائري حتى عام ١٩٧٤، حيث وصل خلالها الى مرتبة الاجتهاد، كما شهد له بذلك استاذه الحائري نفسه، اي انه استمر في دراسة (البحث الخارج) أكثر من خمسة عشر

عاماً متواصلة.

وقد جرى العرف في الحوزات العلمية ان يُطلق على المجتهد لقب «آية الله»، وعلى من بلغ مرحلة (البحث الخارج) لقب «حجة الاسلام»، ثم «حجـة الاسلام والمسلمين» اذا كان العالم متقدماً في مرحلة البحث الخارج أو قريباً من الاجتهاد. وهذه الألقاب عُرفية وليست رسمية، إذ لاتشكّـل أساساً لتقويم المستويات العلمية لعلماء الدين. وكان السيد الخامنئي يلقب بـ «آية الله» منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة الاسلامية، اذ لوحظ ان وسـائـل الاعلام والصحف الايرانية (كيهان، اطلاعات، جمهـوري اسـلامي وغـيرهـا) كانت خلال السنتـين الأوليين من عمر الجمهورية الاسلامية مجمعة على اطلاق لقب «آية الله» عليه[١٥]، وكذلك خلال الانتخابات الرئاسية (عام ١٩٨٤) كانت بعض وسائل الاعلام تلقّبه بـ «آية الله». ولكن السيد الخامنئي، تواضعاً منه واحتراماً لكبار العلماء الذين يحملون هذا اللقب، كان يقول: «لاتلقّبوني بآية الله»[١٦]، فخفّ بالتدريج ذكر هذا اللقب مع اسمه، ودرجت وسائل الاعلام على اطـلاق لقب «حجة الاسلام والمسلمين» على السيد الخامنئي، دون ان يكـون لهذا الإطلاق شأن وأثر خاص خارج حدود الإعلام، او مبنى علمي أو ديني.

وبعد انتخابه لمنصب «الوليّ الفقيه»، ولما لهذا المنصب من أبعاد دينية، بات من الضروري مراعاة الجانب العلمي والديني للّقب الذي يطلق على آية الله الخامنئي[١٧].

إن توافـر جميع المقـوّمات الشرعية لانتخاب آية الله الخامنئي لولاية الأمر، تجعل قيادته كقيادة الامام الخميني تماماً، في اسسها وحدودها

واطـلاقها، وطبيعة أوامرها ونواهيها الولائية، باستثناء جانب واحد هو «المرجعية»، وهو جانب مستقل بذاته، ويتعلق بتقليد المرجع في الفتاوى الفقهية، وليس له علاقة بمساحة قيادة ولي الأمر الفقيه وحدودها.

المبنىٰ الدستوري

خصص دستور الجمهورية الاسلامية الفصل الثامن منه (ويتألف من ست مواد، ١٠٧ ـ ١١٢) للحديث عن القيادة: شرائطها، انتخابها، صلاحياتهـا وواجبـاتها، وعزلها، اضافة الى المادة الخامسة (من الفصل الأول). ونتـطرق هنا الى ما يتعلق بموضوع الدستور (قبل التعديل وبعـده)[١٨] من النـاحية النـظرية، وفق ما ذكـرنـاه، لنصل الى المواد الـدستـورية المخصصة لانتخاب القائد، ومصاديقها المرعية في عملية انتخاب آية الله الخامنئي.

اولاً ـ أصل موضوع القيادة في عصر الغيبة:

جاء في المادة الخامسة من الدستور (قبل التعديل):

«في زمن غيبة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه، تعتبر ولاية الأمر وامامة الأمة في جمهورية ايران الاسلامية للفقيه، العـادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع، القـادر على الادارة والتدبير، ممّن اقرّت له أكثرية الأمة وقبلتـه قائـداً لها، وفي حالـة عدم احـراز اي فقيه لهذه الأكثرية فان القائد أو مجلس القيادة المكوّن من الفقهاء الحـائـزين على الشـروط المـذكورة أعلاه يتولّون هذه المسؤولية، وذلك وفقاً للمادة السابعة بعد المائة»[١٩].

وعدّلت الفقرة الأخيرة من المادة الى مايلي:

«في زمن غيبة الامام المهدي عجّل الله تعالى فرجه تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع، القادر على الادارة والتدبير...وذلك وفقاً للمادة السابعة بعد المئة»[20].

ثانياً ـ صلاحيات القائد وواجباته:

جاء في المادة ١١٠ من الدستور المعدّل ان واجبات القائد وصلاحياته هي:

«١ـ تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايران الاسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ـ الاشراف على حسن اجراء السياسات العامة للنظام.

٣ـ اصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤ـ القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥ـ اعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٦ـ نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ ـ فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب ـ أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج ـ رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في جمهورية ايران الاسلامية.

د ـ رئيس اركان القيادة المشتركة [للجيش].

هـ ـ القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.

و ـ القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٧ـ حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

٨ـ حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٩ـ امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. (...).

١٠ـ عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

١١ـ العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في اطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. (...).»[٢١].

ولم يحصل هنا تغيير اساس في صلاحيات القائد وواجباته في الدستور قبل التعديل وبعده، فهي وفق نظرية ولاية الفقيه التي طرحها الامام (رض) تكاد تكون ثابتة. وثبات هذه الصلاحيات وممارستها من قبل آية الله الخامنئي تعني ان ولايته كولاية الامام الخميني تماماً، ودون تجزئة.

ثالثاً ـ الطريق الدستوري لانتخاب القائد وعزله:

حدّدت المادة السابعة بعد المئة من الدستور مهمة انتخاب القائد ـ بعد الامام الخميني ـ بمجلس الخبراء فقط. وقد اشترط الدستور (قبل تعديله) المرجعية في القائد:

«ان الخبراء المنتخبين من قبل الشعب يبحثون ويتشاورون حول كافة الأشخاص الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة، فاذا وجدوا مرجعاً واحداً يملك امتيازاً خاصاً للقيادة فانهم يعرّفونه للشعب باعتباره قائداً، وإلّا فانهم يعيّنون ثلاثة أو خمسة مراجع من جامعي شرائط القيادة ويعرّفونهم الى الشعب باعتبارهم أعضاء مجلس القيادة»[٢٢].

وقد حذف الدستور المعدّل فقرة القيادة الجماعية وشرط المرجعية من هذه المادة، وحدّد انتخاب القائد من بين الفقهاء الذين تتوافر فيهم الشروط[٢٣].

رابعاً ـ مواصفات القائد وشروطه:

حدّدتها المادة التاسعة بعد المئة بمايلي:

«١ـ الصلاحية العلمية والتقوى اللازمتان للافتاء.

٢ ـ الكفاءة السياسية، والاجتماعية، والشجاعة، والقدرة والادارة الكافية للقيادة»[٢٤].

توفّر الشروط الدستورية في آية الله الخامنئي

المداخلة التي ترد بخصوص انتخاب آية الله الخامنئي، تتعلق بجزء من البند الأول من المادة التاسعة بعد المئة من الدستور (قبل التعديل)،

وهو الجزء الذي يشترط المرجعية او صلاحية المرجعية، باعتبار ان آية الله الخامنئي ليس مرجعاً للتقليد. وفي هذا الصدد هناك ثلاث معالجات دستورية لهذا الشرط:

الأولى: ان مجلس الخبراء ـ في دورته السابقة ـ فسّر ما يريده الدستور من المرجعية في هذا البند هو صلاحية المرجعية، أو المرجعية بالقوة، وليس بالضرورة المرجعية بالفعل[٢٥]. وهو الأمر الذي اعتمده مجلس الخبراء سابقاً عند انتخاب آية الله المنتظري خليفةً للامام. فآية الله المنتظري لم يكن مرجعاً للتقليد بالفعل، ولم يطرح نفسه يوماً مرجعاً، ولكنه يمتلك صلاحية المرجعية في الافتاء، وكـان يُرجع الناس لتقليد الامام. وبغض النظر عن المستوى العلمي، فان هذا الأمر يصدق الى حد كبير على آية الله الخامنئي، لأنه مجتهد بالفعل، ويمتلك الصلاحية العلمية للافتاء ـ كما مر في الفقرة السابقة ـ.

الثانية: أرسل الامام الخميني(رض) قبل وفاته بأسابيع خطاباً الى آية الله المشكيني (رئيس مجلس اعادة النظر في الدستور ورئيس مجلس الخبراء)، أعلن فيه رأيه بشأن الفصل بين القيادة والمرجعية. ومما جاء في الرسالة:

«... منذ البدء كنت معتقداً وأصر على عدم اشتراط المرجعية. ويكفي المجتهد العادل الذي يؤيده الخبراء المحترمون في أنحاء البلاد. وحين انتخبت الأمة الخبراء ليعيّنوا مجتهداً عادلاً لقيادة حكومتها، وحين يعيّنون شخصاً للقيادة، فانّه سيحوز رضا الأمة قطعاً. وفي هذه الحالة فهو ولي الأمة المنتخب، وحكمه نافذ»[٢٦].

ورأي الأمام(رض) واضح هنا تماماً، بعدم ضرورة الجمع بين المرجعية والقيادة، وهو رأي نافذ، ويتحوّل بحكم موقع الامام ـ كولي للأمر ـ الى قانون، على اعتبار ان أوامر الولي الفقيه هي الحاكمة على الدستور[٢٧]، وان الدستور يخضع له[٢٨]، وهو الذي يمنح الدستور الشرعية للتنفيذ[٢٩]. وفي هذا المجال يعتبر «امام المسلمين»، عند إعمال صلاحيته، مصدراً من مصادر التقنين. ومن أمثلة ذلك تشكيل الامام الخميني «مجمع تشخيص المصلحة» دون ان يكون مدوّناً في الدستور، ثم دوّنه الدستور بعد التعديل. وكذلك منح أجهزة الدولة ايقاف تنفيذ بعض القوانين بشكل مؤقت اذا اقتضت مصلحة البلاد العليا ذلك، ومنح مجلس الشورى الاسلامي اجازة تدوين بعض القوانين بالاستناد الى الأحكام الثانوية[٣٠]، اي العدول بشكل مؤقت ومحدود عن الأحكام الأولية، وعند عدم حصول مجلس الشورى على مثل هذه الاجازة الشرعية فانه لا يستطيع تجاوز الاحكام الأولية[٣١].

الثالثة: ان مجلس الخبراء رأى ـ بعد التشاور في قضية الانتخاب ـ ان التنزّل عن هذا الشرط يضمن المحافظة على الشروط الأخرى التي لا يمكن التنزّل عنها، كالكفاءة (كما مر في الفقرات السابقة).

والتعديل الذي اجري على المادة التاسعة بعد المئة لم يبق مجالاً للنقاش، فقد اصبح نصّها كالآتي:

«الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته:

١ـ الكفاءة العلمية اللازمة للافتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢ـ العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الاسلامية.

٣ـ الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والادارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة.

وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضّل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره»[٣٢].

هوامش الفصل الثاني

(١) آية الله الشهيد الصدر، الاسلام يقود الحياة ـ خلافة الانسان وشهادة الانبياء، ص١٤٥ ـ ١٤٦.

(٢) نكتفي هنا بعرض نظرية الشيعة الامامية الاثني عشرية، لأنها النظرية التي تتبناها الجمهورية الاسلامية، وهي محور بحثنا. انظر: الشيخ محمد رضا المظفر، عقائد الامامية.

(٣) انظر: علي المؤمن، معالم النظرية السياسية في الاسلام، ق١، مجلة التوحيد، العدد ٣١، ٢٥ تشرين الاول ـ ٢٢ كانون الاول ١٩٨٧، ص٧٣ ـ ٧٩.

(٤) انظر: م.س، ق٢، العدد ٣٢، ٢٣ كانون الأول ١٩٨٧ ـ ١٨ شباط ١٩٨٨، ص٦٥ ـ ٦٧.

(٥) الامام الخميني، الحكومة الاسلامية، ص٤٩.

(٦) انظر: آية الله السيد كاظم الحائري، اساس الحكومة الاسلامية، ص١٧٧. والشيخ محمد علي التسخيري، حول الدستور الاسلامي، ص٦٤ ـ ٦٥.

(٧) انظر: معالم النظرية السياسية في الاسلام، مجلة التوحيد، العدد ٣٢، ص٧١ ـ ٧٢. وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: آية الله الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه، ج١ ص٢٨٥ ـ ٣٨٩، وأساس الحكومة الاسلامية، ص١٥٧ ـ ١٦١.

(٨) بعض المتخصصين يفرّقون بين الفقيه والمجتهد، فيقولون ان الفقيه هو العارف بالروايات والأحاديث، وبامكانه الفصل بين صحيحها وضعيفها، ويفهم معانيها والمراد منها بشكل جيد، ويمتلك القابلية على استخراج الحكم الشرعي منها. اما المجتهد فهو القادر على استنباط الحكم الشرعي من مصادر التشريع الأربعة، وهو إما ان يكون مجتهداً مطلقاً في كل أبواب الفقه، وإما متجزّئاً في بعضها. ولكن الغالبية يعتبرون مصطلح «الفقيه» مرادفاً للمجتهد وأن لا فرق بينها.

(٩) رواها اسحق بن يعقوب، وهي موقّعة بخط الامام المهدي (عج)، انظر: الحر العاملي؛ وسائل الشيعة، ج١٨ ص١٠١، باب ١١ من ابواب صفات القاضي. وقد ورد تفصيل الاستفادة من هذه الرواية في «الحكومة الاسلامية» للامام الخميني، ص٧٦ ـ ٨٠، ودراسات في ولاية الفقيه، ص٤٧٨ ـ ٤٨٢، وأساس الحكومة الاسلامية، ص١٤٧ ـ ١٥٧.

(١٠) يراد بالعوام هنا كل مسلم مكلف لم يبلغ درجة الاجتهاد او الاحتياط.

(١١) آية الله البهشتي، صحيفة جمهوري اسلامي، ١٣ حزيران ١٩٨٩.

(١٢) انظر: آية الله السيد محمود الهاشمي، شخصية الامام وتساؤلات مابعد الرحيل (محاضرة مطبوعة).

(١٣) صحيفة كيهان، ١٩٨٩/٦/٦.

(١٤) حين سُئل آية الله العظمىٰ الحائري عن المستوى العلمي لآية الله الخامنئي، قال: «إنه صاحب رأي فقهي»، نقلاً عن أحد أعضاء مجلس الخبراء في لقائه مع تلفزيون الجمهورية الاسلامية، ١٩٨٩/٦/٧.

(١٥) نحتفظ بنماذج كثيرة من هذه الصحف بشأن هذا الموضوع.

(١٦) آية الله الشيخ الايماني (عضو مجلس الخبراء وامام جمعة كازرون) في لقائه مع صحيفة كيهان، ١٩٨٩/٦/٢٠.

(١٧) الذي يدعونا لطرق هذا الباب (الرتب العلمية الدينية) هو اعتقاد بعض وسائل الاعلام الأجنبية ـ ومنها اذاعة لندن في ٥ حزيران ١٩٨٩ ـ بأن السيد

علي الخـامنئي رقّي الى رتبـة «آية الله» خلال يوم واحد فقط، ليكون مؤهّلاً لمنصب القائد الروحي للجمهورية الاسلامية. وهذا خلاف الواقع تماماً، لأن منح الرتب الدينية لا يتم في الحوزات العلمية بهذه الصورة، ولا «لضرورات اجتماعية أو سياسية... الخ»، فضلاً عن انّ السيد الخامنئي حمل لقب «آية الله» حتى قبل انتصار الثورة الاسلامية.

(١٨) تشكل مجلس اعادة النظر في الدستور طبقاً لأمر الامام الصادر في ٢٤ نيسان ١٩٨٩.

(١٩) دستور الجمهورية الاسلامية، ص٢٠.

(٢٠) دستور الجمهورية الاسلامية (المعدّل)، ص٢٦ ـ ٢٧.

(٢١) المصدر السابق، ص٦٨ ـ ٧٠.

(٢٢) دستور الجمهورية الاسلامية، ص٧٥.

(٢٣) دستور الجمهورية الاسلامية (المعدّل)، ص٦٧.

(٢٤) دستور الجمهورية الاسلامية، ص٧٦.

(٢٥) آية الله بني فضل، صحيفة «كيهان» ١٩٨٩/٦/٢٠.

(٢٦) نشرت صحف الجمهورية الاسلامية نص الرسالة بخط الامام الراحل (رض) في ١٩٨٩/٦/١٠. انظر: الملاحق.

(٢٧) الشيخ فاضل الهرندي (عضو مجلس الخبراء وأحد علماء اصفهان) في لقائه مع صحيفة كيهان، العدد ١٣٦٣٢، ١٩٨٩/٦/١٠.

(٢٨) حجة الاسلام والمسلمين الشيخ الهاشمي الرفسنجاني (في خطبة صلاة الجمعة) في ٩ حزيران ١٩٨٩.

(٢٩) خضوع الدستور للولي الفقيه لا يمنحه حق تجاوز القانون في مجال الحقوق العامة، فقد نصّت المادة ١٠٧من الدستور على ان القائد يتساوى مع كل افراد الشعب امام القانون. انظر: الدستور، ص٦٧.

(٣٠) الحكم «الثانوي» في المصطلح الفقهي: هو الحكم الذي يصدره الفقيه وفق القواعد الشرعية العامة مما يختلف مع الحكم الشرعي «الأوّلي» بالنسبة الى الموضوع نفسه الذي صدز فيه الحكم الثانوي. فالموضوع حسب حكمه الشرعي الأوّلي كان حلالاً مباحاً مثلاً، وحسب الحكم الثانوي يصبح واجباً أو حراماً حسب المصالح الملزمة الاجتماعية او السياسية للمسلمين.

(٣١) د. جلال الدين مدني، الحقوق الاساسية في الجمهورية الاسلامية الايرانية، ج١ ص١٢٩.

(٣٢) دستور الجمهورية الاسلامية (المعدّل)، ص٦٨.

الفصل الثالث

مبايعة القائد

مظاهر البيعة والتأييد

البيعة عقد بين الأمة والحاكم، تعاهده فيه على الطاعة،وهي إما أن تكون مصدراً وإما أن تكون وسيلة لمنح الولاية للولي، فتحصل به الولاية لمن لا دليل على ولايته غير البيعة، اي لمن ليس فيه نص من الله تعالى، وإما انّها تكون أحد شروط الولاية. وما يتعلق بالبيعة مع المعصوم ـ المنصوب من قبل الله تعالى كالنبي والامام ـ فانها واجبة بالتعيين حينما يطلبها، فضلاً عن انه ليس بحاجة اليها لعقد ولايته، وانما هو ولي أمر المسلمين دون بيعة، وانما البيعة هنا مجرد تعبير عن أخذ التعهّد والميثاق من الشخص المبايع بالعمل بما هو واجب عليه من قبل، لكي يكون هذا العهد والميثاق محركاً جديداً لضميره ووجدانه نحو الوفاء.

وفي إطار ولاية الفقيه، فان الولاية هنا لا تنحصر ـ ابتداءً ـ بفقيه معين، ولكن اذا أجمع أهل الحل والعقد الذين ترتضيهم الأمة على فقيه دون غيره، فان هذا الفقيه الجامع لشرائط ولاية الأمر يكون واجب الطاعة، وتكون بيعته هنا واجبة بالتعيين أيضاً على كل المسلمين اذا طلبها، وحتى اذا لم يطلبها فان البيعة منعقدة له، حال انتخاب أهل الحل

والعقد له ومبايعتهم ايّاه[1].

وهذا ما حصل بالفعل مع آية الله الخامنئي، الذي بايعته الأمة من خلال انتخاب مجلس الخبراء له، وهو المجلس الذي عينته الأمة مباشرة، وارتضت قراراته. وهذه بذاتها بيعة شرعية عامة وتامة.

أما من جهة مظاهر البيعة، فبعد مبايعة مجلس الخبراء لآية الله الخامنئي، توالت عليه رسائل البيعة وبياناتها، بصفته ولي أمر المسلمين المطلق الذي تجب طاعته على الجميع، بمن فيهم الفقهاء ومراجع الدين، والذي لاتجوز مزاحمته أو منازعته من قبل فقيه آخر مهما بلغت درجته العلمية وموقعه الديني، في اي مجال أو حد من حدود الولاية، إذ إن ذلك يعد شقاً لعصا المسلمين.

مراجع الدين الأربعة الكبار في ايران ايدوا قيادة آية الله الخامنئي، وهذا التأييد هو اقرارٌ لبيعة الأمة وصحة الانتخاب. وقد تمثل التأييد في الرسائل التي بعثوها لآية الله الخامنئي:

١ـ آية الله العظمى الشيخ محمد علي العراقي (المعروف بشيخ الفقهاء والمجتهدين، ٩٧ عاماً). خاطب في رسالته، بتأريخ ٦ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ، آية الله الخامنئي بالقول:

> «الانتخاب اللائق لسماحتكم لمنصب قيادة الجمهورية الاسلامية اساس اطمئنان وأمل الشعب الايراني البطل»[2].

٢ـ آية الله العظمى السيد محمد رضا الموسوي الگلبايگاني (زعيم الحوزة العلمية في قم، ٩٢ عاماً). خاطب آية الله الخامنئي في رسالته الجوابية له بتاريخ ٨ ذي القعدة:

«أسأل الله تعالى ان يديم تأييده لسماحتكم في منصب قيادة الجمهورية الاسلامية الايرانية الحساس»[٣].

٣ـ آية الله العظمى الشيخ هاشم الآملي (٩٠ عاماً)، قال في رسالته لآية الله الخامنئي بتأريخ ١٥ ذي القعدة:

«أرى لزاماً ان اؤيّد سماحتكم في طريق تطبيق أحكام الاسلام المتعالية وقيادة امة المسلمين التي هي مسؤولية حساسة جداً وثقيلة»[٤].

٤ـ آية الله العظمى الفقيد السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (قدس سره)[٥] خاطب في رسالته آية الله الخامنئي في ١٦ ذي القعدة:

«بعد إلقاء مسؤولية قيادة الجمهورية الاسلامية الحساسة جداً والثقيلة على عاتق سماحتكم، فانني، بعد اعلان تأييدي لكم...، آمل من سماحتكم ان تبذلوا اهتماماً أكثر من ذي قبل في سبيل احياء الثقافة الاسلامية الغنية وترويج الشرع المطهر»[٦].

كما بايعت الجامعة العلمية الكبرى في قم (مركز الجهازالديني في ايران) آية الله الخامنئي، من خلال مؤسستيها الكبيرتين: «مجلس ادارة الحوزة العلمية» و«جماعة مدرسي الحوزة العلمية»، اضافة الى المؤسسات والجامعات الفرعية الأخرى فيها، وكذلك الحوزات والتجمعات العلمية في مشهد واصفهان وطهران وغيرها، ومنها «جماعة علماء طهران».

وبايعه كبار الفقهاء، كآية الله المنتظري وآية الله المشكيني. ففي رسالة الى آية الله الخامنئي في ٩ ذي القعدة قال آية الله المنتظري:

«اسأل الله تعالى القادر ان يعينكم على تحمّل مسؤولية

القيادة الحساسة التي منحكم اياها مجلس الخبراء، لأن سماحتكم شخص جدير وملتزم ومخلص وقد استفدتم من تجارب ايام الجهاد والثورة وتحظون دائماً بدعم قائد الثورة العظيم»[٧].

وقال آية الله المشكيني في رسالة البيعة:

«... وأرى ان اطاعة أوامر مقامكم المعظّم التي هي استمرار لطاعة قائد الثورة العظيم (قدس سره الشريف)، هي واجب إلهي مفروض عليّ»[٨].

وبايعه ايضاً ممثلو الامام الخميني في المدن الايرانية وأئمة الجمعة، حيث أعاد آية الله الخامنئي تثبيتهم في مناصبهم كممثلين عنه. وبايعه نجل الامام حجة الاسلام السيد احمد برسالته في الأول من ذي القعدة، وخاطبه بالقول:

«أنا وجميع أعضاء بيت سماحة الامام نتقدم بجزيل الشكر لأصحاب السماحة آيات الله الخبراء المحترمين، لأننا نعتقد ان روح امامنا العزيز ستُسر وتطمئن لهذا الانتخاب.

ومرة اخرى وكأخ صغير أرى اوامركم كولي فقيه واجبة الطاعة عليّ»[٩].

وبايعه جميع أجهزة الدولة العليا، وأهمها: «مجلس الشورى الاسلامي» و«مجلس القضاء الأعلىٰ» و«مجلس صيانة الدستور» و«الوزارة» و«القوات المسلحة».

اما مظاهر البيعة الشعبية فتمثلت في الرسائل والبرقيات الجماعية

والمسيرات المليونية في طهران ومختلف المدن الايرانية، والهتافات في صلوات الجمعة والجماعات، وخاصة في الأيام من ٥ الى ٩ حزيران (١٩٨٩)، وكذلك المسيرات الراجلة التي انطلقت من الكثير من المدن الايرانية نحو طهران مشياً على الاقدام، لتقديم البيعة لآية الله الخامنئي، والتي استمرت من ١٠ حزيران وحتى ١٣ تموز.

وهكذا انعقدت البيعة على السمع والطاعة للقائد الجديد من قبل الشعب الايراني أجمع، بمختلف قطاعاته ومؤسساته الرسمية والشعبية، بشكل لايدع مجالاً لأي شك أو جدال.

قيادة الأمة الاسلامية

السؤال الذي كان يتردد في الأذهان وعلى بعض الألسن قبل رحيل الامام، وطرحه الكثير من المسلمين بشكل مركّز بعد الرحيل هو: هل المساحة الجغرافية للقيادة الجديدة تتعدى حدود ايران وتشمل المسلمين غير الايرانيين كما كانت على عهد الامام(رض)؟ أم انّها تقتصر على ايران فقط؟.

لاشك في ان الاجابات تتفاوت بتفاوت المباني الفكرية والشرعية لأصحابها، اضافة الى طبيعة المواقف التي سبقت من الامام(رض) والجمهورية الاسلامية. وما يهمنا هنا اجابة الذين يؤمنون بالحكومة الاسلامية وفق المباني التي يطرحها الامام الراحل، وكانوا يؤمنون بقيادته ايماناً عقائدياً.

لقد انتهينا ـ في فقرة سابقة ـ الى ان قيادة آية الله الخامنئي لاتختلف من الناحية الشرعية في حدودها وطبيعة أوامرها ونواهيها عن

قيادة الامــام الخميني، هذا من جانب، ومن جانب آخــر فان السيد الخامنئي بقبوله بيعة المسلمين غير الايرانيين، قد تصدّى بالفعل لتولي أمــر المسلمين خارج حدود ايران. فقد بايعه[10] ـ على سبيل المثال ـ المسلمــون الواعون في فلسطين ولبنان والعراق وباكستان وافغانستان والهنـد، بتجمعـاتهم الشعبية وحـركاتهم السياسية وشخصياتهم البارزة، اضـافـة الى بيعة جماعات وشخصيات تابعة لبلدان اخرى، كالمغرب، وتونس، ومصر، وبلدان الخليج العربية، ونيجيريا، واندونيسيا، وآذربيجان وتاجيكستان (السوفيتيتين) وبعض بلدان اوربا والأمريكتين[11].

التصورات حول قيادة الأمة

الاسلام لايؤمن بالحواجز الجغرافية والقومية، ويرفض التجزئة في ولاية الأمر، والتعددية في القيادة الشرعية العليا، للحيلولة دون حصول التزاحم بين ولاة الأمر ـ اذا تعددوا ـ ودون تشرذم القرار المركزي وتشتت الأمة وتمزّقها.

وفي هذا المجال هناك خمسة تصوّرات عامة بشأن قيادة الامة الاسلامية:

الأول: انتخـاب قائد واحد لكل المسلمين من قبل اهل الحل والعقد في كل البلدان الاسلامية.

الثـاني: انتخاب قائد واحد لكل المسلمين من قبل اهل الحل والعقد في الجمهورية الاسلامية فقط.

الثالث: مجلس قيادي ينتخب من بين رؤساء البلدان الاسلامية وملوكها.

الرابع: مجلس قيادي ينتخب من بين أبرز علماء المسلمين.

الخامس: كل بلد ينتخب قائداً مستقلاً له.

التصور الأول غير ممكن عمليّاً، لعدم وجود مجلس أو هيئة تجمع اهل الحل والعقد من كل البلدان الاسلامية، وعدم امكان انتخاب مجلس كهذا بسبب عدم ايمان معظم حكومات البلدان الاسلامية بقيادة كهذه او باقامة الدولة الاسلامية عموماً. وينسحب هذا ايضاً على التصور الثالث، اضافة الى انه مرفوض شرعاً، بسبب عدم توافر الشروط الشرعية في حكام البلدان الاسلامية. والتصوّر الرابع غير ممكن عملياً ايضاً، للأسباب نفسها المتعلقة بالتصوّر الأول، واذا ما شكّلت قيادة كهذه دون موافقة حكومات البلدان الاسلامية ودون ان تعترف بها، فانها ستكون قيادة شكلية تماماً. اما التصوّر الخامس فهو ممكن عملياً، لكنه يفتقد الأساس الشرعي، ولا يضمن وحدة المسلمين.

ويبقى ان التصور الثاني هو الذي ينسجم مع المباني الشرعية، اضافة الى كونه ممكناً عملياً في حدود المؤمنين بالولاية الشرعية، لأن الدولة الاسلامية في ايران والتي اقيمت على المباني الفقهية الاسلامية هي القاعدة الوحيدة للاسلام الأصيل، والدولة الاسلامية الوحيدة بالمعنى الشرعي، والتي يمكن ان تنتخب الأمة فيها خبراءها الذين ينتخبون القائد، ولعدم امكان تشكيل مجلس عالمي ينتخبه جميع مسلمي العالم ويضم الفقهاء والخبراء الذين تتوافر فيهم الشروط. اذن فان القائد الذي ينتخبه أهل الحل والعقد في الجمهورية الاسلامية يكون ولياً لأمر المسلمين، وفقاً للظروف الدولية الحالية والضرورات الموضوعية التي تفرض ان ينحصر انتخاب ولي أمر المسلمين بهذه الطريقة.

آية الله الخامنئي ولي أمر المسلمين

اذا جمعنا هذه العوامل: مساحة الولاية وحدودها، البيعة، التصدّي، وضرورة وحدة المسلمين ووحدة قيادتهم، فسنفهم ان آية الله الخامنئي يمتلك صلاحية ولاية أمر جميع المسلمين، ايرانيين وغير ايرانيين، ولا يجوز لأي فقيه آخر ـ من اي بلد أو مرتبة دينية كان ـ التصدّي لمساحة ولايته بحجمها الواسع.

وكان الشيخ الرفسنجاني قد أشار في خطبة صلاة الجمعة في ٩ حزيران الى ان المسلمين في البلدان الأخرى اعترضوا ـ ومن منطلق عقائدي ـ على تسمية آية الله الخامنئي بـ «قائد الجمهورية الاسلامية» التي اطلقتها وسائل الاعلام الايرانية عليه في الأسبوع الأول بعد الانتخاب. فهذه التسمية تعني حصر قيادته في حدود ايران وبقاء المسلمين في البلدان الأخرى دون امامة شرعية بعد وفاة الامام الخميني، في حين لا تقبل الأدلة الشرعية بقاء المسلمين دون ولي أمر، الأمر الذي فرض تصحيح الفهم لطبيعة قيادة آية الله الخامنئي وحدودها، ثم تصحيح التسمية. وهو ما حصل بالفعل، ففي حدود الاسبوع الثالث بعد الانتخاب، أخذت التسميات التي تتناسب وطبيعة هذا المنصب تطلق رسمياً وشعبياً على آية الله الخامنئي (مد ظله)، مثل «ولي امر المسلمين» و«قائد الثورة الاسلامية» و«قائد مسلمي العالم».

ردود الفعل العالمية تجاه الانتخاب

خلال عشر سنوات من حياة الثورة الاسلامية، ظل العالم يراهن على أن رحيل الامام الخميني سيضع نهاية للجمهورية الاسلامية. فالأصدقاء

أنفسهم، فضلاً عن الأعداء، كانوا يتوقّعون حدوث خلل كبير وتدهور واسع في الوضع داخل ايران بعد رحيل الامام، فكان الأصدقاء ـ جراء ذلك ـ يضعون ايديهم على قلوبهم خشيةً، وكان الأعداء يتلهّفون شوقاً لليوم المنتظر.

ولم تكُف وسائل الاعلام الاستكبارية خلال تلك السنوات عن الحديث حول الخطوط الحاكمة المتصارعة في ايران، والتنافس العنيف بينها على استخلاف الامام الخميني، فكان الاعلام بذلك يعكس اتجاهات الاستكبار العالمي ورغبات أجهزة مخابراته ودوائره الخاصة.

لقد كان كثير من الحوادث الداخلية في ايران، كالتعيينات، والاستقالات والعلائق مع الدول الأجنبية، والوضع الاقتصادي... الخ، تصوَّر على انّها افرازات الصراع على السلطة بين التيارات الحاكمة. كما جرى الحديث مرّة عن تحضير الشيخ الرفسنجاني نفسه لاستخلاف الامام، وأخرى عن السيد احمد الخميني، وثالثة ورابعة... الخ، دون الأخذ بنظر الاعتبار، جهلاً أو عمداً، شروط القيادة والولي الفقيه وطبيعة المؤسسة الدينية في الجمهورية الاسلامية، والتي تعمل وفق المباني الفقهية الاسلامية.

ولا يسعنا في هذا المجال استعراض الكثير مما قيل أو كُتب قبل وفاة الامام. ولكن نكتفي بعرض نموذج مثير في موضوعه وزمان نشره. فقد نشرت صحيفة «صانداي تايمز» قبل يوم فقط من وفاة الامام مقالاً حول «الصراع على الخلافة في ايران» ركّزت فيه على «دخول أحمد الخميني كمنافس قوي لوراثة السلطة السياسية عن والده»، وأوردت

الأدلـة التي تشير الى «ان الخميني الابن يصعد كمرشح رئيس لخلافة والده»، ومنها ازاحته للشيخ المنتظري والشيخ الرفسنجاني عن طريقه. وتختم الصحيفة مقالها بالقول: «ولكن رغم نمو قوة أحمد ونفوذه الّا انّ الصراع على السلطة يظل مفتوحاً»(١٢).

وهذه التحليلات والدراسات، بسبب عدم أخذها بنظر الاعتبار ـ جهـلًا أو عمداً ـ طبيعة الجهاز الديني في ايران او مؤسسة السلطة أو شروط القائد... الخ، بقيت تتخبط في استنتاجاتها وتفسيرها للحوادث، وبشكل يحمل على السخرية، وكأنها تتحدث عن حوادث تدور رحاها في كوكب المريخ، كما يقول الشيخ الرفسنجاني(١٣).

وما أن انتشر نبأ وفاة الامام الخميني(رض)، حتى دخلت وسائل الاعلام العالمي في مزايدة علنية مثيرة على الحديث عن مستقبل ايران المظلم، والحرب الداخلية التي ستخيّم على ايران كنتيجة حتمية للصراع على السلطة بين التيارات المتنافسة. ودون ان تستند على اسس موضوعية أو ارقـام واقعية، ودون اي تأمّل، فقد توقّعت تلك الوسائل ان ينتهي الصـراع بين الأجنحـة المعتـدلـة والمتـطرفة الحاكمة لصالح المعارضة الايرانية المستقرة في الخارج، لأن الأجنحة الحاكمة سينهكها الصراع وستستثمر المعارضة ذلك للاطاحة بالنظام، بدعم من الشعب الذي كان ينتظر رحيل الامام!. فضلًا عن ان مجرد رحيل الامام سيضعف النظام الحاكم، لأن بقاء النظام وقوته كانا مرتبطين بوجود الامام وقوته.

وكنموذج لذلك يمكننا ان نشير الى ما اذيع من بعض الاذاعات الأجنبية في صدر نشـراتها الخبرية وبرامجها الخاصة خلال اليوم الذي

أُعلن فيه عن نبأ وفاة الامام (١٩٨٩/٦/٤):

ذكرت اذاعة لندن أنه «لاتوجد بوادر تبعث على الأمل»[١٤]، فيما يتعلق بتعيين القائد الجديد. بينما قالت الاذاعة الألمانية «ان الحرب تكون قد بدأت من أجل تعيين خليفة للامام الخميني»[١٥].

وذكرت اذاعة الكيان الصهيوني «ان الذين ينتخبون القائد الجديد هم آيات الله في طهران وقم الذين توجد بينهم خلافات عميقة... ان الشعب الايراني يتخوّف من ان يتحوّل انتخاب القائد الجديد الى حرب داخلية... ان الدوائر السياسية تتوقّع ان تجري حرب لاهوادة فيها من أجل الخلافة»[١٦].

وقالت اذاعة صوت أمريكا: «ان ايران ستدخل مرحلة متشنجة وغير معلومة العواقب» و«سيمضي وقت طويل لحل مسألة الخلافة بشكل نهائي». وحين يصل المذيع الى هذا المقطع من الخبر، يصاب بالدهشة حين يتسلّم نبأً عاجلاً لقراءته، وهو يتعلق بانتخاب آية الله الخامنئي قائداً للجمهورية الاسلامية، مما اضطرت معه الاذاعة الأمريكية للاعتراف في نشرة خبرية لاحقة بأن انتخاب آية الله الخامنئي بعث على دهشة جميع المحللين، وان جميع المراقبين اصيبوا بالدهشة لذلك[١٧].

وكان نبأ الانتخاب مثيراً لدهشة جميع الأجهزة المختصة ووسائل الاعلام العالمية، فتراجعت فوراً عن تحليلاتها السابقة بشأن الصراع الشديد على الخلافة والحرب الداخلية القريبة. ولكنّها ركّزت هذه المرة على عدم استمرار هذا الوفاق او الاجماع (المؤقت!) الذي نتج عنه انتخاب آية الله الخامنئي، وان هدوء طهران هو الهدوء الذي يسبق

العاصفة، اضافة الى اثارتها الشبهات الشرعية والدستورية حول الانتخاب.

خيبة أمل (المعارضة!)

على صعيد ما يسمى بالمعارضة الايرانية في الخارج، فانها كانت الوجه الآخر لتلك الشبهات والتوقعات والتحليلات البائسة، فقد صوّرت اذاعة منافقي الشعب (من بغداد) في البداية أنهار الدماء التي ستجري في ايران، وأكّدت عدم قدرة النظام على انتخاب قائد جديد، وان هذا النظام سينهار خلال أيام، «والخليفة الشرعي والشعبي الديمقراطي الوحيد هو المجلس الوطني للمقاومة»[١٨]. ولكنها بعد انتخاب آية الله الخامنئي، طعنت في الانتخاب بشدة، وقالت: «ان النظام لم يستطع حتى انتخاب مجتهد عادي»[١٩]. اما بني صدر فقال: «إما ان يتوصل خلفاء الخميني الى الحكم مجتمعين، وإما ان تكون حرب اتجاهات، او انّ الشعب يمسك بزمام الأمور»[٢٠]. وصرّح رضا بهلوي (ابن الشاه المخلوع) بأن انقسام السلطة وتعارض المصالح والنزاع بين المسؤولين الذين يطالب كل منهم بالسلطة سيؤدي الى زيادة تدهور الموقف في ايران[٢١].

وعلى العموم جاءت توقّعات اعداء الجمهورية الاسلامية ورغباتهم فارغة تماماً، وقد ألقمهم انتخاب آية الله الخامنئي حجراً، بالنظر لحسن الانتخاب وحزمه وسرعته، واحبط كل مخططاتهم ومؤامراتهم الاعلامية والسياسية. وكلما مرّت الأيام ازدادت هذه الحقيقة وضوحاً وتكريساً، ولعل سنتين من ولاية آية الله السيد الخامنئي كانتا كافيتين للدلالة على ذلك.

وفي هذا الصدد قال الولي القائد في بيانه الأول مخاطباً الأمة:

«أطلب من جميع أفراد الأمة وطبقاتها المختلفة ان تعتبر الاستعداد والحذر والانتباه لمؤامرات الأعداء واجبها الثوري، وان تكشف النيات القذرة للأعداء من خلال مواقفهم السياسية والاعلامية العالمية، وكذلك اشاعاتهم»[٢٢].

هوامش الفصل الثالث

(١) للمزيد انظر: السيد كاظم الحائري، أساس الحكومة الاسلامية، ص١٦٤ ـ ١٧٤، والشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية، ج١ ص٥١٣ ـ ٥٢٩.

(٢) صحف الجمهورية الاسلامية، ١٩٨٩/٦/١٠، انظر: الملاحق.

(٣) المصدر السابق، ١٩٨٩/٦/١٣، انظر: الملاحق.

(٤) المصدر السابق، ١٩٨٩/٦/٢٠، انظر: الملاحق.

(٥) توفي عن عمر يناهز الـ «٩٦» عاماً، في ٢٩ آب ١٩٩٠.

(٦) صحف الجمهورية الاسلامية، ١٩٨٩/٦/٢١، انظر: الملاحق.

(٧) المصدر السابق، ١٩٨٩/٦/١٧، انظر: الملاحق.

(٨) المصدر السابق، ١٩٨٩/٦/١٢، انظر: الملاحق.

(٩) المصدر السابق، ١٩٨٩/٦/٦، انظر: الملاحق.

(١٠) ما نقصده هنا هو البيعة الشرعية، لا التأييد السياسي.

(١١) بايعت هذه الهيئات والتنظيمات والشخصيات آية الله الخامنئي (مدظله) من خلال وسائل مختلفة، كالبرقيات والرسائل واللقاءات المباشرة. واعتمدنا في تدوين ذلك على ما نشرته الصحف وبثته مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في الجمهورية الاسلامية، وكذلك ما نشرته بعض الصحف العربية، في الفترة من ٦ حزيران وحتى ١٧ تموز ١٩٨٩.

(١٢) سانداي تايمز، ١٩٨٩/٥/٢٧.

(١٣) قال الشيخ الرفسنجاني في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٧ حزيران ١٩٨٩.
ان وسائل اعلام الغرب عندما تتحدث عن الوضع في ايران فكأنها تتحدث
عن قضايا تجري في كوكب المريخ.

(١٤) اذاعة لندن، ١٩٨٩/٦/٤.

(١٥) الاذاعة الألمانية، ١٩٨٩/٦/٤.

(١٦) اذاعة الكيان الصهيوني، ١٩٨٩/٦/٤.

(١٧) الاذاعة الامريكية، ١٩٨٩/٦/٤.

(١٨) مجلة المواقف (البحرينية)، العدد ٧٤٩، ١٩٨٩/٦/١٢.

(١٩) اذاعة «مجاهد»، ١٩٨٩/٦/٥.

(٢٠) مجلة المواقف، ١٩٨٩/٦/١٢.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) صحيفة «كيهان» ١٩٨٩/٦/١٠، انظر: الملاحق.

الملاحق

الملحق رقم (١): رسالة الامام الخميني الىٰ آية الله المشكيني بشأن الفصل بين القيادة والمرجعية.

الملحق رقم (٢): قرار مجلس الخبراء حول انتخاب آية الله الخامنئي.

الملحق رقم (٣): البيان الأول لآية الله الخامنئي بعد الانتخاب.

الملحق رقم (٤): رسالة آية الله العظمى العراقي الى آية الله الخامنئي.

الملحق رقم (٥): رسالة آية الله العظمى الكلبايكاني الىٰ آية الله الخامنئي.

الملحق رقم (٦): رسالة آية الله العظمىٰ الآملي الىٰ آية الله الخامنئي.

الملحق رقم (٧): رسالة آية الله العظمى المرعشي النجفي (قدس سره) الى آية الله الخامنئي.

الملحق رقم (٨): برقية آية الله المشكيني (رئيس مجلس الخبراء) الى آية الله الخامنئي.

الملحق رقم (١)

رسالة الامام الراحل (رض) الى آية الله المشكيني، رئيس مجلس اعادة النظر في الدستور ورئيس مجلس الخبراء، بشأن الفصل بين القيادة والمرجعية.

سماحة حجة الاسلام والمسلمين الحاج الشيخ علي المشكيني دامت افاضاته. بعد السلام، طلبتم ان ابيّن رأيي بشأن التعديل في الدستور. ان كل ما يرتئيه السادة فليعملوه، وأنا لا أتدخل، باستثناء ما يتعلق بموضوع القيادة.

بما انه لا يمكننا ترك نظامنا الاسلامي بدون مدير، فيجب ان ننتخب شخصاً يدافع عن وجودنا الاسلامي في عالم السياسة والمكر. وأنا منذ البدء كنت معتقداً واصرّ على عدم اشتراط المرجعية. ويكفي المجتهد العادل الذي يؤيده الخبراء المحترمون في انحاء البلاد. وحين انتخبت الأمة الخبراء ليعيّنوا مجتهداً عادلاً لقيادة حكومتها، وحين يعيّنون شخصاً

للقيادة، فانه سيحوز رضا الأمة قطعاً. وفي هذه الحالة فهو ولي أمر الأمة المنتخب، وحكمه نافذ. وأنا كنت أقول ذلك بشأن هذه المادة من الدستور، ولكن الاخوان كانوا يصرّون على شرط المرجعية، ولهذا قبلت. وكنت أعلم حينها ان هذا غير قابل للتطبيق في المستقبل غير البعيد. أسأل الله المتعال ان يوفّق السادة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

روح الله الموسوي الخميني
١٣٦٨/٢/٩(*)

(*) ١٩٨٩/٤/٢٩.

الملحق رقم (٢)

قرار مجلس الخبراء حول انتخاب آية الله الخامنئي

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد تقديم مجلس الخبراء للتعازي برحيل امام الأمة وقائد الجمهورية الاسلامية في ايران ومؤسسها، ومع الادراك العميق لمسؤوليته التأريخية، بالنظر للموقع الرفيع والحساس لمنصب القيادة في نظام الجمهورية الاسلامية في ايران، ومع الاهتمام البالغ الذي أولاه سماحة امام الأمة ومؤسس الجمهورية الاسلامية في ايران (رضوان الله تعالى عليه) في نداءاته وبياناته المتكررة، وخاصة أوامره وارشاداته بشأن القيادة. وبالنظر للأسس المتعلقة بالدستور، ومع الاحساس الكامل بمؤامرات الخناسين وأعداء الاسلام في الداخل والخارج تجاه مستقبل النظام الاسلامي المقدس، ومن أجل الاستعداد اللازم لمواجهة اية حادثة، وبالنظر للظروف الداخلية والخارجية. وباستلهام المضامين الربانية الرفيعة لوصية سماحة امام الأمة الالهية ـ السياسية المهمة جداً، فأنه

[اي: مجلس الخبراء] انتخب في اجتماعه الطارئ، المنعقد بتاريخ ٦٨/٣/١٤ [هـ.ش] سماحة آية الله السيد علي الخامنئي لقيادة نظام الجمهورية الاسلامية في ايران، بأكثرية اربعة أخماس الأعضاء الحاضرين، ٦٠ صوتاً مؤيداً من ٧٤ عضواً حاضراً.

هيئة رئاسة مجلس الخبراء(*)

(*) صدر القرار في ٤ حزيران ١٩٨٩.

الملحق رقم (٣)

البيان الأول لآية الله الخامنئي بعد الانتخاب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

ايها الشعب الايراني الشريف والعزيز.

ايتها الأمة المرفوعة الرأس والبطلة.

ايها الناس الواعون الشجعان.

ايها الاخوان والأخوات المواطنون المسلمون.

ان الخبراء المنتخبين من قبل الشعب في اجتماعهم الطارئ الذي عقدوه مباشرة بعد الاعلان عن المصاب الأليم بفقدان قائد الثورة العظيم ومؤسس الجمهورية الاسلامية في ايران سماحة الامام الخميني قدس الله نفسه الزكية، انتخبوني لقيادة نظام الجمهورية الاسلامية في ايران.

ان هذه المسؤولية العظمى والأمانة الثمينة والامتحان الكبير، لايمكنني حملها وايصالها الى هدفها والخروج منها مرفوع الرأس، إلّا

بالتأييد الالهي ورعاية ولي العصر ودعائه روحي فداه ودعمكم وحمايتكم انتم أصحاب الثورة والبلد الحقيقيين.

والآن وبعد رحيل قائدنا الفقيد والعزيز سماحة الامام الخميني قدس سره، فان لدينا ثروة ثمينة من النماذج القيادية الفريدة لذلك الرجل التأريخي العظيم وتلك الشخصية الاستثنائية للعالم المعاصر. لقد كان الامام الخميني شخصية كبرى الى حد يصعب فيه تصوّر شخص بهذه الأبعاد والخصوصيات بين زعماء العالم والتأريخ وقادتها، باستثناء الأنبياء والمعصومين عليهم السلام. كان ذلك العظيم يمتلك قوة الايمان مع العمل الصالح، والارادة الفولاذية مع الهمّة العالية، والشجاعة الأخلاقية مع الحزم والحكمة، وصراحة الكلام والبيان مع الصدق والمتانة، والصفاء المعنوي والروحي مع الذكاء والكياسة، والتقوى والورع مع الاقدام والحزم، والهيبة والصلابة القيادية مع الرقة والعطف. واختصاراً، كان يمتلك خصالاً نفيسة ونادرة، بحيث يندر ان تجتمع خلال قرون وقرون في انسان عظيم. حقاً كانت شخصية ذلك الحبيب فريدة، شخصية لايمكن الحصول عليها، ومقامه الانساني الرفيع مقام بعيد عن التصور وشبيه بالأساطير. لقد كان القائد والأب والمعلم والمراد والمحبوب للشعب الايراني، والأمل المشرق لجميع مستضعفي العالم وخاصة المسلمين. كان عبداً صالحاً خاضعاً لله، وداعياً باكياً في منتصف الليل، وروحاً كبرى لعصرنا، ونموذجاً كاملاً للمسلم ومثالاً واضحاً للقائد الاسلامي.

لقد أعزّ [الامام] الاسلام ورفع راية القرآن في العالم، وأنقذ الشعب الايراني من أسر الأجانب، ومنحهم الكبرياء والشخصية والثقة بالنفس، ونادى بالاستقلال والتحرر في جميع انحاء العالم، وأيقظ الأمل

في قلوب الشعـوب المظلومة. لقد أبدع نظاماً يقف على أساس الدين والمعنوية والقيم الأخلاقية في عصر سعت جميع القوى السياسية العظمى لعزل الدين والمعنوية والقيم الأخلاقية، وبنى دولة وسياسة اسلامية، وأدار باقتـدار الجمهورية الاسلامية ودافع عنها وقادها خلال عشر سنوات وسط طوفانات مرعبة وحوادث مصيرية، وأوصلها الى نقطة أمينة. ان عشر سنوات هي ذكرى لاتنسى وذخيرة ثمينة لشعبنا ومسؤولينا.

أن قيادة نظام الجمهورية الاسلامية الآن تحظى بهذه الذخيرة القيّمة واللامنتهية، وكذلك بالصورة الرفيعة والنادرة لشخصية قائدنا العظيم..

فلا أنا، طالب العلم الصغير بنواقصي وقصوري الكثير ، ولا أي شخص آخر في الجمهورية الاسلامية، بقادر على الوصول الى قمة تلك الشخصية الممتازة والاستثنائية، ومقارنة نفسه مع أبي الثورة الاسلامية وبانيها، ومؤسس الجمهورية الاسلامية وموجهها. لقد كان الوحيد الذي لاثاني له، والمسافة التي تفصل بينه وبين امثالي طويلة ولا يمكن طيّها. ولكن الآن سنحت لأمثالي الفرصة الكبيرة والاستثنائية لأنتفع من تلك الذخيرة الثمينة جداً، وكوديعة إلهية والهام معنوي.

انا الذي اعتبر نفسي تلميذاً متواضعاً وابناً مطيعاً ومريداً هائماً بروح الله، حالفني التوفيق طيلة مدة العشر سنوات وبضعة أشهر، اي منـذ عودة القائد العظيم الى ايران وحتى عروج روحه الملكوتية، لأن ارتوي من ذلك النبع الفياض، وأحس لحظة بلحظة بالسريان المبارك لذلك الهدي الالهي في كل كياني. كان كلامه واشاراته، فكره ونصائحه، اوامره وتوصياته، وأخيراً عمله وسلوكه، كانت كلها عطايا مختلفة تنبع من

تلك القمة الصافية بسخاء لينتفع منها باستمرار ذلك النفر من اصحابه القريبين منه.

لم تكن دروسه هي تلك التي تعلّمناها منه في الحوزة العلمية، ولا التي ارتوينا منها في مدّة الستة عشر عاماً من الجهاد فحسب، فأهم تعاليمه وأبقاها هي التي شربناها بالروح والقلب وسجلناها في لوح الضمير، كآيات حكمة، خلال هذه السنوات العشر. وبحول الله وقوته فان أية حادثة وأية غاية لن تتمكّن من فصلها عنّا، لأنها جزء من وجودنا. وأنا في مسؤوليتي الخطيرة والجديدة ألتزم وأتعهد بتطبيق تلك التعاليم الالهية بحذافيرها.

والآن وحين أُكلّف بهذا التكليف وبحمل هذه الأمانة الالهية الثقيلة من قبل الخبراء المنتخبين من قبل الأمة، فاني أرى لزاماً في هذه الأيام الحساسة التي لاتنسى ان ألفت انتباه جميع أبناء الأمة العزيزة ومسؤولي البلد الى جملة أمور:

١ـ ان أعداء الثورة المتربّصين، انتظروا هذه الأيام مدة طويلة، وهم الآن كالخفافيش التي تنتظر غروب الشمس، بصدد تآمرهم الخبيث والسيئ. ومع ان طوفان المشاعر المقدسة للشعب والتي صهرت جو البلد كالبركان، لن تفسح للأشرار ومشعلي الفتنة في الداخل وكذلك الأعداء الحاقدين في الخارج اي مجال للشر، وان اي تحرك ضد نظام الجمهورية الاسلامية المقدس الذي هو أثمن ارث لقائدنا العظيم الفقيد، سيحرق بالنار، ولكن حفظ الاستعداد والحذر والحضور في الساحة والتحسس في مقابل التحركات المشبوهة، هي اليوم من الواجبات العامة.

منذ انتصار الثورة الاسلامية وحتى الآن، لم يرسّخ الاستكبار

العالمي في ذهنه فكرة اضعاف الجمهورية الاسلامية وحسب، بل أراد محوها، كما انه لم يمتنع عن اي عمل ممكن في هذا السبيل. ومادام الشعب ومسؤولو الجمهورية الاسلامية يلتزمون استقلالهم وعزّتهم الوطنية وأصولهم الاسلامية، فان الاستكبار سيبقى يحتفظ لنفسه بذلك الهدف. ولكن بفضل الله ومدده وطبقاً لقوانين الخلق والتأريخ، فانه عجز عن اي عمل في مواجهة عزم الشعب وارادته واستعداده، ولم يوصله فكره وكيده الى اية نتيجه، وارادة الله ستكون ايضاً هكذا إن شاء الله. ولذا أطلب من جميع أبناء الشعب ومختلف الطبقات ان يعتبروا ان حفظ الاستعداد والحذر والانتباه لمؤامرات الأعداء هو واجبهم الثوري، وليكشفوا نيات الأعداء السيئة المتمثلة بمواقفهم السياسية والاعلامية العالمية، وبث الشائعات وفرض الحصار الاقتصادي أيضاً. وليعلموا أنه في حالة الاستعداد والحذر، فان جميع مؤامرات الأعداء ستحبط، وان النصر سيكون حليف الشعب الايراني.

٢ـ وكما كرر قائدنا العظيم الحبيب مراراً، وأكّد عليها ايضاً في وصيته السياسية الالهية، فان وحدة كلمتنا ووحدة صفوف شعبنا التي كانت رمز انتصار الثورة، هي أيضاً رمز بقائها وسلامتها وديمومتها، فانقسام الشعب الى جماعات وفرق متعارضة، وتهويل الخلافات الهامشية والأحاسيس غير المنطقية، ونسيان الأصول المهمة التي يشترك فيها جميع شعبنا أو أكثريته العظمى، ونسيان وجود العدو والأخطار المتعددة الناشئة عنه، انما هو أكبر فاجعة لأمة تريد نوال حقّها المضيّع وتخليص نفسها من التبعية للأجانب. والطريق الطويل الذي يوصلنا الى المستقبل المشرق لبلدنا وشعبنا ـ والأعداء الشرسون يرغبون وبأي ثمن في

الحيلولة دون طيّنا هذا الطريق والوصول الى ذلك المستقبل ـ لا يمكن طيّه، بحكم العقل والدين والتجربة، إلاّ برص صفوفنا وتوحيدها وتجنّب الخلافات.

ان اختلاف الأذواق وحتى الأفكار، اذا كانت الأصول المشتركة للشعب كافة تجمعه في الأساس، يجب ان لا يجر الى المعارضة والجدل مطلقاً.

وفي هذا الزمن الحساس أعطت السياسات الأجنبية وعداً لأنفسها من قبل بأن تشهد خلافات شديدة بين شعبنا، فيجب على الاخوان والأخوات المواطنين الأعزاء ان يهتموا أكثر من المعتاد بالمحافظة على الوحدة والتعاون، ويزرعوا اليأس في أعداء الاسلام وايران. ومن المناسب ان يقوم العلماء الاعلام وائمة الجمعة المحترمون والخطباء الاسلاميون والطلبة والجامعيون الأعزاء وأعضاء مجلس الشورى الاسلامي المحترمون والمثقفون والكتاب والفنانون، بارشاد الجميع، وبألف لسان، الى هذه الحقيقة وتوضيحها لهم.

٣ـ منذ أوائل انتصار الثورة، كانت احدى مؤامرات الأعداء التي حاولوا تنفيذها من خلال العناصر الخائنة في داخل البلد، هي جر أعمال الدولة الى الركود وتعطيل الحركة والانتاج والخلق والابداع العلمي. ومن حسن الحظ فانه من خلال التحذيرات المتكررة لسماحة الامام قدس سره الشريف ووعي الشعب وانتباهه، أحبطت هذه المؤامرة الخبيثة التي تضر أهداف الثورة وتناهض استقرار الجميع ورفاههم. وفي هذه البرهة الحساسة التي يفكّر فيها الأعداء أكثر من ذي قبل بتخريب نظام الجمهورية الاسلامية، يجب ان يعمل الشعب كلّه بوعي على احباط

هذه المؤامرة ايضاً. يجب اليوم وبرغم ارادة العدو، ان تتحرك عجلات نظام الجمهورية الاسلامية بشكل أفضل وأكثر مرونة من اي وقت آخر، ويجب التعجيل في مسار الانتاج الداخلي، سواءً الانتاج الزراعي او الصناعي. والأجهزة الادارية والحكومية والمؤسسات الثورية، والحوزات العلمية والجامعات ومراكز الأبحاث، والمؤسسات الثقافية والفنية، وفي مسار حركة الاكتفاء الذاتي في الجيش وقوات الحرس وسائر مراكز الانتاج، ومراكز الكسب والمهن والدوائر الحكومية وغير الحكومية الأخرى التي لها دور بشكل من الاشكال في ادارة دفة البلد وتأمين احتياجات المجتمع في الحاضر والمستقبل، يجب ان تعمل بهمة عالية وهدف أكبر من السابق. وبالنظر الى ان الأعداء مهتمون بنا اليوم اهتماماً مضاعفاً، فأنا أناشد مخلصاً جميع الذين يقومون بدور كبير أو صغير في التنظيم وادارة دفة البلد، من العمال والفنيين، والفلاحين والقرويين، والاداريين والموظفين الحكوميين، والعلماء الأعلام والروحانيين المحترمين، والجامعيين وطلبة الجامعة، والكسبة والحرفيين، والكتّاب والخطباء والفنانين، والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي ، ومسؤولي المؤسسات الثورية والآخرين، بأن يضاعفوا عملهم وسعيهم أيضاً، في جو مليء بالصفاء والخلوص والتعاون والحذر، ولابد ان يُيئسوا الأعداء من التعرض للجمهورية الاسلامية. وعلى الحكومة المحترمة ومجلس الشورى الاسلامي المعظم خاصة، واللّذين يرتبط كل منهم بنحو ما بالخطة الخمسية لاعادة بناء البلد، أن يعيروا هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام.

٤ـ يجب على القوات المسلحة الاهتمام أكثر من مؤسسات نظام الجمهورية الاسلامية الأخرى ومسؤوليها، بالاستعداد الانساني والآلي.

وبـرغم ان تجربـة السنوات العشر الماضية اثبتت لجميع الأعداء بأن الهجـوم العسكري ضد شعبنا وبلدنا الثوري، سيكون مؤداه خسران المهاجمين وخيبتهم، فان الكثير من التلكؤ قد شوهد من الجانب المقابل في تنفيذ القرار ٥٩٨، ومن هنا فاننا، الى جانب تأييدنا القاطع لاستتباب السلام الثابت والدائم في المنطقة، نؤكد ضرورة المحافظة على الاستعداد الكامل للقوات العسكرية. ان الجيش وقوات الحرس هما ذراعا النظام القويّان فيجب في اطار التعاون بينهما مضاعفة قوتهما واستعدادهما وقدرتهما يوماً بعد آخر، ويجب تقوية تعبئة المستضعفين التي هي مصدر فخر واعتزاز.

٥ـ ان حضـرات ائمـة الجمعـة المحترمين والممثلين السياسيين والماليين لسماحة الامام قدس سره في مراكز المحافظات والمدن ومراكز الخـارج والأجهـزة الحكـومية والمؤسسـات الثورية وجيش الجمهورية الاسـلامية وقـوات حرس الثـورة الاسلامية ولجان الثورة الاسلامية والدرك وشرطة الجمهورية الاسلامية والهلال الأحمر والأوقاف والأمانة المـركـزية لأئمة الجمعة والصحافة وممثلي الجامعات، يبقى كل منهم في مسؤوليته. ويجب عليهم الاستمرار في اداء واجباتهم المقررة بشكل كامل ودقيق. وأطلب من حضرات ائمة الجمعة المحترمين سواء المعينين بحكم سماحة الامام قدس سره الشريف او المعينين من قبل الأمانة المركزية لأئمة الجمعة، ان يدعوا الجميع في هذه الأيام الحساسة والمهمة للحضور في الساحة وحفظ مكتسبات الثورة ووحدة الكلمة، ويوصوهم بالتقوى والتوجه الى الله والتوكل عليه، بعد تقديم التعازي لشعبنا العزيز الذي فقد اباه العطوف، والشكر لكل هذا الوفاء والاخلاص.

٦ـ اتقـدم بالتعـازي بشكل خاص الى أبناء الشهداء وعوائل

الشهـداء المعظمة والأسرى والمعوقين. وكذلك الى الأسرى الشجعان انفسهم الذين لازالوا يعانون من الأسر، وكذلك الى المعوقين الأعزاء الذين كانوا يحظون بعطف خاص من قبل قائدنا العظيم، وأسأل الله الشكور المنان ان يلهمهم الصبر والسلوان بفقد أبيهم الحنون الرؤوف.
كما اعزّي بكل كياني الشعب العظيم والرشيد والوفي الذي رفع حقّاً رأس الثـورة والاسلام وأدخل السرور على روح قائدنا العظيمة، من خلال ابراز وفائه المثير في هذه الأيام، وأقول له بأنك شعب عظيم وتستحق باخلاصك وتضحياتك هذه الألطاف الالهية، واتمنى ان يشملكم الباري تعـالى ببركـاتـه الدائمة، وان تشهدوا النصر النهائي وتنالوا الأهداف المتعالية لقائدنا الفقيد الحبيب.

٧ـ أرى من واجبي ابراز احترامي وتقديري العميقين تجاه أهل بيت قائدنا المعظم وأسرته الجليلة، وخاصة بقيته العزيزة والمحبوبة التي خلّفها وهو سماحة حجة الاسلام الحاج السيد أحمد الخميني. ويجب ان يعلم جميع الـذين يحبـون الامـام ويعشقونه بأن سلامة الامام الحبيب وحيويتـه خلال السنوات الماضية مدينة لجهود ولده الكريم ومساعيه، ولولا نشاطه الدؤوب والفعال وتدبيره الممزوج بالابداع في ادارة عمل سماحة الامام وحياته، لكان متوقعاً ان نُحرم منذ مدة من نعمة وجود قائـدنا العظيم. وبعد تقديمي الشكر والتقدير الوافرين له، والتعازي مجدداً بهذا المصاب العظيم وهذا الحزن الأليم، اسأل الله تعالى ان يزيد في توفيقه.

كما ارى من واجبي ان اقدم الشكر للاخوان المضحين في الفريق الـطبي والأطباء المشرفين على علاج سماحة الامام قدس سره، سواء

الـذين اشـرفـوا طيلة السنـوات السابقة بشكل مستمر وبسعي يثير الاعجاب على معالجته، او الذين شاركوا في العملية الجراحية الأخيرة وضحوا ليلاً ونهاراً براحتهم وحاجاتهم الشخصية، ولجميع مساعديهم.

وفي الختـــام أرى من الـلازم أن اؤكـد هذه النقـطة؛ وهي ان الاخـلاص والوفاء والايمان الذي أظهرته أيّها الشعب العظيم، في هذا الامتحـان الالهي الكبير، ستكون واحدة من أكثر الذكريات اشراقاً وتجسيداً لعظمتك وعظمة قائدك الكبير. ويجب القول حقاً بأن أمة كهذه جديرة بامام كإمامنا العظيم. ويجب ان نأمل ونطمئن بأن الرعاية الالهية ستشملكم. ولا شك بأن النصر النهائي، الذي هو عطاء الهي سيكون نصيب المؤمنـين الصـادقين والمتوكلين عليه، من خلال التزامهم الايمان والمعنوية العالية والتوكل على الله تعالى.

انه ولي التوفيق

السيد علي الخامنئي

١٨ خرداد ٦٨/الرابع من ذي القعدة الحرام ١٤٠٩

ملحق رقم (٤)

رسالة آية الله العظمى العراقي الى آية الله الخامنئي

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المستطاب حجة الاسلام والمسلمين السيد الخامنئي قائد الجمهورية الاسلامية دامت افاضاته.

بعد تقديم التعازي بالفقدان المؤسف والكسر الذي لاينجبر برحيل المرحوم آية الله العظمى الخميني (طاب ثراه) الذي كان حقاً مجدد المذهب في القرن الحالي، اعلن بأن الانتخاب اللائق لسماحتكم لمنصب قيادة الجمهورية الاسلامية هو اساس للاطمئنان والأمل للشعب الايراني البطل.

ولا شك في ان حفظ نظام الجمهورية الاسلامية الذي هو من أهم الواجبات الشرعية يتوقّف في هذا الظرف الحساس على ذلك الأمر المهم.

وأنا ابتهل واتضرّع الى العتبة الربوبية واستغيث بالناحية المقدسة لحضرة ولي العصر(عج) ليديم تأييده وتوفيقه لسماحتكم لتحمل

هذه المسؤولية الثقيلة جداً.

بديهي ان التشــاور مع المـراجـع العـظام والعلماء الأعـلام في متشابهات المسائل الشرعية وقضايا البلد المهمة، سيفتح الطريق امام الجميع.

اتمنى ان تحبط يد الغيب، كالمـاضي، فكر الشياطين ومخططات الأجانب، وان تكون لكم عوناً ومدداً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأحقر محمد علي العراقي

٦ ذي القعدة ١٤٠٩

ملحق رقم (٥)

رسالة آية الله العظمى الگلبايگاني الى آية الله الخامنئي

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المستنطاب حجة الاسلام والمسلمين الحاج السيد علي الخامنئي قائد الجمهورية الاسلامية دامت توفيقاته.

بعد السلام والتعازي المتقابلة لحضرتكم اسأل الله تعالى ان يديم تأييده لسماحتكم في منصب قيادة الجمهورية الاسلامية الايرانية الحساس.

لاشك في ان كسب رضا حضرة بقية الله ارواح العالمين له الفدا، والرعاية الكاملة للموازين الشرعية هي ملاك اعمالكم وقراراتكم.

اسأل الباري جلّ وعلا ان يوفق الجميع لخدمة الاسلام والمسلمين.

٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٩

محمد رضا الموسوي الگلبايگاني

الملحق رقم (٦)

رسالة آية الله العظمى الآملي الى آية الله الخامنئي

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الخامنئي المحترم دامت بركاته.

ان رحيل سماحة آية الله العظمى الامام الخميني (قدس سره) الذي أحيا روح الاسلام والتوحيد في العالم المعاصر بجهاده المستمر، لهو كسر لا ينجبر لعالم الاسلام والمسلمين.

والآن والأمة الاسلامية في حالة عزاء بهذا الفقدان، فان الانتخاب اللائق لسماحتكم من قبل مجلس الخبراء سيكون أساساً للأمل والتسكين، لأنكم شخص مفكّر وعارف بالاسلام وصاحب دراية.

وأنا اسأل الله تعالى ان يزيد في توفيقكم. ومن جهتي أرى لزاماً ان أويّد سماحتكم في طريق تطبيق احكام الاسلام المتعالية وقيادة أمة المسلمين التي هي مسؤولية حساسة جداً وثقيلة. وأتمنى بمساعيكم الخيّرة

ان توصلوا الأمانة التي القيت على عاتقكم الآن الى هدفها الواضح.
واعتبروا ان الله تعالى حاضر وناظر في كل الأحوال، ولاتخافوا شيئاً في طريق تنفيذ احكام الشرع المبين، فان الله يدافع عن الذين آمنوا به.

ان قيادة سماحتكم هي من قبل حضرة آية الله العظمى امام المسلمين السيد الخميني، ولو من خلال مجلس الخبراء، لأن ما بالعرض ينتهي الى ما بالذات وكل الى ذاك الجمال يشير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هاشم الآملي

الملحق رقم (٧)

رسالة آية الله العظمى المرعشي النجفي (قدس سره) الى آية الله الخامنئي

بسم الله الرحمن الرحيم

طهران ـ سماحة المستطاب حجة الاسلام والمسلمين الحاج السيد علي الخامنئي قائد الجمهورية الاسلامية الايرانية المحترم دامت بركاته.

بعد السلام والتحيات والتعازي بمناسبة الرحيل المؤلم لقائد الثورة الاسلامية العظيم سماحة المستطاب آية الله السيد الخميني قدس سره الشريف. وبعد القاء مسؤولية قيادة الجمهورية الاسلامية الحساسة جداً والثقيلة على عاتق سماحتكم، فانني بعد اعلان تأييدي لكم، واستشعاري الواجب كأب كبير السن يمضي على الظاهر أيام عمره الأخيرة، آمل من سماحتكم ان تبذلوا اهتماماً أكثر من ذي قبل في سبيل احياء الثقافة الاسلامية الغنية وترويج الشرع المطهر وتعريف المسلمين أكثر بالقرآن الكريم ومذهب أهل بيت العصمة والطهارة(ع) خصوصاً،

وأن تسيروا بخطى حثيثة وراء التعاليم الالهية البنّاءة لذلك البيت المعصوم الذي تعرّض للظلم على مدى التاريخ.

وبديهيّ ان عظمة الاسلام وحفظ النظام والتوفيق المستمر هو بالاتّباع الدقيق لتعاليم الأئمة الطاهرين سلام الله عليهم اجمعين، وان اعلاء شأن المسلمين رهين بأعمال المسؤولين وخدّام الاسلام، خصوصاً العلماء الأعزاء ايدهم الله تعالى.

آمل ان يوفقنا الله سبحانه جميعاً تحت ظل رعاية حضرة ولي العصر ارواحنا فداه في سبيل نيل الأهداف الاسلامية العليا والواجبات الدينية، وان يمحو اعداء الاسلام والمذهب.

وفي الختام أسأل العتبة الربوبية التوفيق لسماحتكم وأسألكم الدعاء في مظان الاجابة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قم ـ شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي

ملحق رقم (٨)

برقية آية الله المشكيني (رئيس مجلس الخبراء) الى آية الله الخامنئي

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الحاج السيد علي الخامنئي قائد الجمهورية الاسلامية الايرانية دامت بركاته.

بعد اهداء السلام وتقديم التعازي بفاجعة رحيل قائد الأحرار ومنجي المظلومين وأمل المستضعفين والمحرومين في العالم، سماحة آية الله العظمى الامام الخميني قدس سره الشريف الذي أغرق العاشقين والولهانين في بحر عميق لا يطاق من الحزن المؤلم، أبارك واهنئ باسم هيئة امناء مجلس ادارة المركز العالمي للعلوم الاسلامية الانتخاب المصيري لسماحتكم الذي كان حقاً خطوة كبرى وعملاً لائقاً من قبل الخبراء الأعزاء دامت بركاتهم، في الظروف الحساسة للبلد والثورة. واعتبر ان اطاعة أوامر مقامكم المعظّم التي هي استمرار لطاعة قائد الثورة العظيم (قدس سره الشريف)، واجب الهي مفروض عليّ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قم ـ علي المشكيني

المصــادر

١ـ الكتب:

ـ التسخيري، الشيخ محمد علي: «حول الدستور الاسلامي» اصدار منظمة الاعلام الاسلامي (طهران ـ ١٤٠٢هـ).

ـ الحــائــري، السيد كاظم: «أساس الحكومة الاسلامية» الدار الاسلامية (بيروت ـ ١٩٧٩م).

ـ الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن: «وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة» دار احياء التراث العربي (بيروت).

ـ الخميني، الامام روح الله الموسوي: «الحكومة الاسلامية» المكتبة الاسلامية الكبرى.

ـ «دستــور جمهــورية ايران الاســلامية» ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزارة الارشاد الاسلامي (طهران ـ ١٤٠٣ هـ).

ـ «دستور الجمهورية الاسلامية في ايران (المعدّل)» اصدار منظمة الاعلام الاسلامي (طهران ـ ١٩٩٠م).

ـ الصــدر، السيد الشهيد محمد باقر: «الاسلام يقود الحياة» وزارة الارشاد الاسلامي (طهران).

ـ مدني، الدكتور جلال الدين: «الحقوق الاساسية في الجمهوريةالاسلامية»

(بالفارسية)، ج١، انتشارات سروش (طهران ـ ١٣٦٥ هـ.ش).
ـ المظفر، الشيخ محمد رضا: «عقائد الامامية» مطبوعات النجاح (القاهرة ـ ١٣٨١هـ).
ـ المنتـظري، الشيخ حسـين علي: «دراسـات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية» المركز العالمي للدراسات الاسلامية (قم ـ ١٤٠٨هـ).

٢ـ الدوريات:

ـ مجلة التوحيد، طهران.
ـ صحيفة جمهوري اسلامي (بالفارسية)، طهران.
ـ صحيفة الجهاد، طهران.
ـ صحيفة سانداي تايمز (بالانجليزية)، لندن.
ـ صحيفة كيهان العربي، طهران.
ـ صحيفة كيهان (بالفارسية)، طهران.
ـ مجلة المواقف، المنامة.

٣ـ محاضرات، اذاعات، تلفزيون، وكالات أنباء:

ـ محاضرة (مطبوعة) للسيد محمود الهاشمي، تحت عنوان: «شخصية الامام وتساؤلات ما بعد الرحيل».
ـ الاذاعة الألمانية.
ـ الاذاعة الأمريكية.
ـ اذاعة طهران.
ـ اذاعة الكيان الصهيوني.
ـ اذاعة لندن.
ـ اذاعة (مجاهد).
ـ تلفزيون الجمهورية الاسلامية في ايران.
ـ وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية.

الفهـــرس

الفصل الأول
الطريق الى الانتخاب

الفصل الثاني
مباني الانتخاب

الفصل الثالث

مبايعة القائد